



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم التجارية



الموضوع

دور المراجعة الخارجية في صدقية المعلومة المحاسبية
دراسة حالة: مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان قسنطينة - S C H B -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في (المسار)
تخصص: تدقيق محاسبي

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

أ. د تومي ميلود

نسيب محمد أمين

| | |
|---------------|------------|
| رقم التسجيل: |/2013 |
| تاريخ الإيداع | |

الموسم الجامعي: 2012-2013

قسم: العلوم التجارية

المقدمة

ترجع جذور المراجعة الى عصور الحضارات الأولى إلا أنها شهدت في الحقبة الأخيرة تطورا عميقا، وواسعا نتيجة للثورة الصناعية التي أدت الى انفصال الملكية عن التسيير حيث أصبح على الإدارة المسؤولية الكبيرة عن توصيل مختلف البيانات المحاسبية والمالية إلى جميع الأطراف المستفيدة منها .

ولتحقيق الثقة والعدالة في المعلومات المحاسبية وجب أن يقوم بعملية المراجعة شخص مؤهل على درجة عالية من الخبرة والكفاءة المهنية والحياد، من أجل جمع أدلة كافية تساعد على تكوين رأي فني محايد وصادق عن عدالة التقارير والقوائم المالية.

وبالتالي فإن وظيفة المراجعة الخارجية أصبحت تلعب دورا كبيرا وهاما كأحد أهم الأجهزة الرقابية في المؤسسة وكأهم طرف خارجي بالنسبة للإدارة من خلال المهام التي يقوم بها المراجع الخارجي فلا يمكن للإدارة أن تحقق أهدافها بفعالية بدون دعم منها إضافة إلى كونها وسيلة لتحسين التسيير بالمؤسسة وتأهيلها من الجانب الإداري وهذا من خلال اكتشاف مختلف مواطن الخلل والأخطاء وتجنبها في الدورات المقبلة من أجل استمرارها وتحقيق أهداف المشروع.

إذا فإن للمراجعة الخارجية أهمية كبيرة إذ يكفي أن لها علاقة وطيدة بالمحاسبة حيث تختص بفحص وتدقيق ما أعدته هذه الأخيرة وهذا يعني أنها عنصر أساسي لتحقيق تقدم ونمو كل المؤسسات الإقتصادية والمجتمع لما تضيفه من ثقة ومصداقية في المعلومات المحاسبية والمالية التي توفرها، وكذلك على جمع الأدلة الكافية حتى يتمكن المراجع الخارجي من إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة ومصداقية المعلومات التي تقدمها.

لذلك فإن المؤسسات الجزائرية أصبحت بحاجة إلى هذه الوظيفة في ظل ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لديها وعدم تقيدها بإجراءات وسياسات هذه الأنظمة مما لا يوفر القدر الكافي من الرقابة والدعم لنظام المعلومات المحاسبي لديها، من أجل توفير معلومات تلبي حاجات الأطراف المستفيدة منها مع القدر المطلوب من الثقة في محتوياتها وتمكن من اتخاذ قرارات مناسبة .

ومن خلال ما سبق تمت صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور المراجعة الخارجية في جودة وصدقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الإقتصادية ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ماهي المراجعة الخارجية؟

- هل لنظام المعلومات المحاسبي علاقة بصدقية القوائم المالية؟ وكيف لذلك أن يخدم المستفيد؟
- ما هي مختلف الإجراءات والخطوات التي يقوم بها المراجع من أجل التأكد من صدقية القوائم المالية؟
- ما تأثير المراجعة الخارجية على صدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة الإسمنت حامة بوزيان؟
ويهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة نعتمد على مجموعة من الفرضيات المتمثلة في:
- المراجعة الخارجية هي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها وتنتشرها المؤسسة صحيحة وواقعية.
- نظام المعلومات المحاسبي هو المنتج الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تقوم على أساسها القوائم المالية .
- دور المراجع الخارجي هو إبداء رأي فني محايد على مدى عدالة وصحة القوائم المالية .
- صدقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة تعتمد على تطبيق نصائح واقتراحات وتوصيات المراجع الخارجي .

دوافع اختيار الموضوع:

من أبرز الدوافع لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- الرغبة في دراسة موضوع علاقة المراجعة الخارجية بالمعلومة المحاسبية والإطلاع على ما يحتويه من معلومات.
- أهمية المراجعة الخارجية في المؤسسات والرغبة في إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة الجزائرية.
- إعتبار الموضوع يجسد مجال تخصصي.
- محاولة الوقوف على كيفية اعتماد المراجعة الخارجية في المؤسسات الجزائرية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق العديد من الأهداف منها:

- إبراز أهمية المراجعة الخارجية ودورها في إضفاء المصداقية على المعلومة المحاسبية بالمؤسسة.

- التعرف على عملية المراجعة بصفة عامة والمراجعة الخارجية بصفة خاصة.
- التعرف على سير عمل المراجع واجراءاته وأساليبه المتبعة لاضفاء الجودة والمصادقية على المعلومات المحاسبية.
- التعرف على مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان عن قرب ومعرفة مختلف عملياتها.
- التعرف على المراجعة الخارجية بالمؤسسة ومحاولة اسقاط الجانب النظري على الواقع (الميداني).

منهجية الدراسة:

للتأكد من صحة الفرضيات وللإجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتوضيح أسس المراجعة الخارجية والمعلومة المحاسبية، وكذا الدور الذي تقوم به المراجعة الخارجية في إضفاء الجودة والمصادقية على المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الإقتصادية، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي الذي تم بمؤسسة الإسمنت حامة بوزيان لمحاولة تجسيد الجانب النظري على واقع المؤسسة الجزائرية محل الدراسة.

هيكل البحث:

تم عرض موضوع البحث في فصلين متكاملين فيما بينهما، تتقدمهما مقدمة عامة تضمنت الإشكالية المراد دراستها والفرضيات المعتمدة وكذا منهج الدراسة المعتمد، فبالنسبة للفصل الأول المعنون ب:المراجعة الخارجية والمعلومة المحاسبية، حيث تضمن عموميات حول المراجعة، والمراجعة الخارجية وكذا معايير صدقية المعلومة المحاسبية وكيفية عمل نظام المعلومات المحاسبي ومراجعة القوائم المالية، وأما الفصل الثاني فجاء بعنوان: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان حيث تضمن: لمحة تاريخية عن الإسمنت وعن مؤسسة حامة بوزيان للإسمنت وخطوات إنجازه، ثم واقع المراجعة الخارجية والمعلومة المحاسبية بالمؤسسة محل الدراسة، وكذا معاينة وفحص تقرير محفظ الحسابات لسنة 2011، وفي الختام تعرض خاتمة عامة تتضمن إجابة مختصرة عن الإشكالية المعتمدة في مقدمة البحث.

الفصل الأول : المراجعة الخارجية والمعلومة المحاسبية

تمهيد:

إنّ للمراجعة الخارجية أهمية كبيرة في خدمة المجتمع، من خلال المهام التي يقوم بها شخص يتمتع بالاستقلالية، ويملك من الكفاءة والخبرة ما يؤهله للقيام بالمهام الموكلة إليه، من خلال فحص ومراقبة نظام المعلومات المحاسبي، الذي يعتبر المنتج الرئيسي للمعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، لذلك وجب على المؤسسات بناء نظام معلومات محاسبي فعال، قادر على السيطرة على الكم الهائل من المعلومات، من أجل الحصول على مخرجات تكون ذات جودة عالية، وذلك وفقا لخصائص أساسية تتمثل في الملائمة والمصدقية والتعبير العادل عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة. ومن خلال فصلنا هذا سنحاول إبراز أهمية ودور المراجعة الخارجية في صدقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، وذلك بالإجابة عن الإشكالية المطروحة: ما مدى مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الجودة والمصدقية على المعلومة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية؟ وذلك بالتطرق إلى مفهوم المراجعة بصفة عامة، والمراجعة الخارجية بصفة خاصة هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيشمل مختلف جوانب المعلومة المحاسبية مع عرض كيفية معالجتها وإنتاجها، وكذلك مراجعة عناصر القوائم المالية.

المبحث الأول: المراجعة الخارجية:

■ المطلب الأول: عموميات حول المراجعة:

سنحاول أن نلم بمختلف جوانب المراجعة بداية بتعريفها، ثم تطورها التاريخي، ثم أهميتها ثم أهدافها، وفروضها ومبادئها واجراءاتها.

1- تعريف المراجعة:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة بشكل عام على أنها: "عملية منتظمة ومنهجية للحصول على أدلة اثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وايصال النتائج الى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقيق" ¹

¹ -كحول سورية: دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق المحاسبي، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص44، (غ،م)

وتنقسم المراجعة حسب وظيفتها الى:

-مراجعة الحسابات

-المراجعة الجبائية

-المراجعة التسويقية

-المراجعة القانونية

-المراجعة الاجتماعية

-مراجعة المعلومات

-مراجعة تقنية

أما في مجال المحاسبة فتعرف على أنها:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة على أنها: «عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات" بشكل موضوعي" على تأكيدات تتعلق بنتائج تصرفات وأحداث إقتصادية التي يرتبط بها الفرد أو التنظيم الذي يقوم بعمل تلك التأكيدات لتحديد مدى وجود تطابق بين تلك التأكيدات، والمعايير المقررة، وتوصيل النتائج إلى مستخدمي التقارير المتضمنة تلك التأكيدات».(1)

- وعرفت كذلك بأنها: «عملية منظمة، ومنهجية لجمع، وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة "مثل مبادئ المحاسبة" وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة».(2)
- وتعرف كذلك بأنها: «عملية تجميع الأدلة من المعلومات بما يؤدي إلى تحديد درجة العلاقة بين المعلومات، والمقاييس المحددة لها من قبل، ويجب إتمام عملية المراجعة بواسطة شخص مستقل».(3)

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج بأن المراجعة عملية منهجية منتظمة حيث يحكم هذه العملية اطار عام من المعايير المتعارف عليها ويتم تنفيذها باتباع اجراءات يختارها المراجع، حيث يتحتم عليه تجميع الأدلة والبراهين لتكون أساسا لاعطاء رأي فني محايد.

1 - أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، مصر، ، 2009، ص3.

2 - www.kutub.info/library/book/2451.

3 - ثناء علي القباني: مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص11.

2- لمحة تاريخية عن المراجعة:

تستمد المراجعة نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقتها مع الواقع، ولقد مرت المراجعة بتطورات مختلفة عبر التاريخ، والتمثلة في الجدول التالي:

جدول رقم 1: التطور التاريخي لمراجعة الحسابات:

| الفترة | الأمْر بالمراجعة | المراجع | أهداف المراجعة |
|----------------------|---------------------------------------|---|--|
| من 2000 ق.م - 1700 م | الملك، الإمبراطور، الكنيسة والحكومة. | رجل الدين أو الكاتب. | معاينة السارق على اختلاس الأموال، وحماية الأموال. |
| 1700 ق.م - 1800 م | الحكومة، المحاكم التجارية، والمساهمين | المحاسب | منع الغش، ومعاينة فاعليه، حماية الأصول. |
| 1850 - 1900 | الحكومة، والمساهمين | شخص مهني في المحاسبة، أو قانوني. | تجنب الغش، وتأكيد مصداقية الميزانية. |
| 1900 - 1940 | الحكومة، والمساهمين | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة | تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية. |
| 1940 - 1970 | الحكومة، البنوك، والمساهمين | شخص مهني في المراجعة، والمحاسبة | الشهادة على صدق، وسلامة النظام القوائم المالية التاريخية. |
| 1970 - 1990 | الحكومة، هيئات أخرى، والمساهمين | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة، والإستشارة. | الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية، واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة. |
| ابتداء من 1900 | الحكومة، هيئات أخرى، والمساهمين. | شخص مهني في المراجعة والمحاسبة، والإستشارة. | الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات، ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي. |

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي: المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص9

3- أهمية المراجعة:

تكمن أهمية المراجعة في كونها وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة العديد من الأطراف الطالبين لخدماتها ومخرجاتها ومن هذه الأطراف:¹

- **مسيرو المؤسسة:** يعتمدون اعتماد شبه كلي على المعلومات المحاسبية لوضع الخطط "الميزانيات التقديرية" ومنه مراقبة الأداء وتقييمه ومنه تحرص على أن تكون تلك البيانات والمعلومات مدققة من طرف هيئة فنية محايدة.
- **البنوك:** تعتمد على المعلومات المستقاة من القوائم المالية المدققة من طرف هيئة فنية محايدة لتبنى عليها قرارات منح القروض وتسهيلات إئتمانية.
- **الدولة:** فتعتمد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي: التخطيط، والرقابة، فرض الضرائب، وتحديد الأسعار لبعض المواد المحمية تقرير الإعانات لبعض الصناعات التي تهتم بتزقيتها.
- **العمال:** حيث تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضات مع الإدارة بشأن الأجور، والمشاركة في الأرباح المحققة.
- **المساهمين وملاك المؤسسة:** يهتم المساهمين في نتائج المراجعة وهذا للتأكد من: قدرة المسؤولين على التسيير الناجح.
- **الإستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الإلتزام بقرارات جديدة.**
- **الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.**
- **المساهمين المحتملين:** وهم أصحاب المدخرات، حيث تتقدم كضمان أساسي لطلب القروض والتحرك في حالات العسر المالي أو قرار الإفلاس أو في حالة استثمارات جديد لطلب مساهماتهم.
- **الدائنون والموردون:** إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعلومات والتي تتم بين المؤسسة ومتعاملها، ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية، والمركز المالي، كما أن درجة السيولة، والريح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية ولتحديد اتجاهها.

¹ - عزوز ميلود: دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد

وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2007، ص8، (غ، م)

- أهداف المراجعة:

إنطلاقاً من التطور التاريخي للمراجعة والتعاريف المقدمة لها يظهر جلياً تطور أهدافها من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى، لذلك سنورد الأهداف المتوخاة من المراجعة في النقاط التالية:¹

- **الوجود والتحقق:** يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم، وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلاً.
 - **الملكية والمديونية:** تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة، والخصوم التزام عليها.
 - **الشمولية أو الكمال:** بما أن الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات الأساسية التي تمت بصله إلى الحدث. بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر، والسجلات، والعمل على تجهيز هذه البيانات، بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة، ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصدقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.
 - **التقييم والتخصيص:** تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقاً للطرق المحاسبية المعمول بها كطرف اهتلاك الإستثمار أو اطفاء المصاريف الإعدادية، وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- إن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه أن يضمن:
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
 - الإلتزام بالمبادئ المحاسبية.
 - ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.
- **العرض والإفصاح:** تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال الإفصاح على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات، التي أعدت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية، و تم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية.

¹ - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-18

إنّ هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة ومن جهة أخرى ليأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة.

- **إبداء رأي فني:** يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى ابداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير، وفي إطار ما تمليه المراجعة القيام بالفحص والتحقق من العناصر الآتية:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات.
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- محاولة كشف أنواع الغش، والتلاعب، والأخطاء.
- تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة ككل.
- تقييم الأهداف والخطط.
- تقييم الهيكل التنظيمي.

إنطلاقاً مما سبق ذكره يمكن القول بأن المراجع يستطيع أن يبدي رأي فني محايد حول مدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية، وعن صدق، ومصداقية، وصراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية.

5 - فروض ومبادئ المراجعة:

5-1-1- فروض المراجعة: تعتبر الفروض في أي مجال للمعرفة نقطة بداية للوصول الى عناصر أخرى التي تتكون منها النظرية، اذ يعتبر قاعدة تحظى بالقبول العام وتعبّر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع من المشاكل أو ترشيد السلوك وفيما يلي أهم الفروض التي تستند اليها المراجعة:¹

5-1-1- قابلية البيانات للفحص: أي أن القوائم المالية بما تتضمنه من مزاعم وادعاءات يمكن فحصها والتحقق منها وهذا يتوقف على نوع المراجعة وطبيعة الحسابات محل المراجعة (التحقق من وجود النقدية

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 12، 13

أسهل من وجود المخزون)، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصادقية المعلومة المقدمة من جهة أخرى وتتمثل هذه المعايير في:

-الملائمة

-قابلية البيانات للفحص

-قابلية القياس الكمي

-عدم التحيز في التسجيل

5-1-2 عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والادارة: وذلك على المدى الطويل، وان كان قد

يوجد احتمال للتعارض بينهما في الأجل القصير. معنى ذلك أن المراجع والمدير يجب أن يهتمما بصدق وعدالة عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمراكز المالية، حيث يكون هناك نوع من التبادل في المنافع بين المراجع والادارة فتقوم الادارة بتقديم المعلومات التي تمت مراجعتها للمساعدة في اتخاذ قرارات استثمار سليمة وتوزيع كفى للموارد كما تقدم للمراجع معلومات تمكنه من ابداء رأيه الفني المحايد الصائب، ورغم ذلك قد يوجد تعارض بين المراجع والادارة لعدة أسباب منها:

-يفضل المديرون اضهار المؤسسة في صورة ناجحة بغية الحصول على مكافئات أو لاعادة تعيينه

-تحاول الادارة تعديل بعض التأكيدات التي تمثل احراجا لهم في ضل قيام المراجع بفحص وتقييم التأكيدات التي تقدمها هذه الأخيرة

لذلك ينبغي على المراجع أن يحتفظ بنظرة الشك المهنية عند قيامه بعمله والمتعلق بتأكيدات الادارة

5-1-3 خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية: قد يبدو من الوهلة الأولى

أن هذا الفرض يعني أن المراجع ليس مسؤولاً عن اكتشاف التلاعب والتواطؤ لكن هذا في الواقع ليس صحيحاً، أي أن المراجع مسؤول عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، ذلك من خلال تمسكه بنزعة الشك المهني ويقوم بتقدير أخطار حدوث الأخطاء والتلاعب التي قد تسبب احتواء القوائم المالية على تحريف جوهري في ظل تقيده بمعايير المراجعة المتفق عليها.

5-1-4 وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: ان وجود نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية في المؤسسة من

شأنه التقليل من احتمالات الغش والتلاعب والأخطاء ان لم نقل حذفها نهائياً، مما يجعل عملية المراجعة اقتصادية وعملية من حيث امكانية استخدام المراجعة الاختيارية بدلا من المراجعة الشاملة،لأنه في ظل

غياب نظام رقابة داخلي فعال يصبح من السهل التلاعب في القوائم المالية مما يجعلها صعبة التحقق، لذلك يقوم المراجع بتقدير المخاطر التي قد تنتج من عدم قيام نظام الرقابة الداخلية بعمله بالطريقة الملائمة.

5-1-5 التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية: يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، اذ تصبح القوائم المالية معبرة بصدق وعدالة عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية، لأن هذه المبادئ بمثابة المرجع الذي تقاس عليه سلامة عرض القوائم المالية، في ظل غياب هذه الأخيرة يصعب على المراجعين أن يصدرُوا أحكامهم عن عدالة وصدق القوائم المالية.

5-1-6 العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل: حسب هذا الفرض يفترض المراجع أن نفس الظروف التي كانت موجودة أيضا في السنة الحالية محل المراجعة، وعليه أن يخطط لعملية المراجعة بالطريق الملائمة لذلك، فمثلا لو أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق اجراءات سليمة وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، والعكس صحيح.

5-1-7 مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط: حسب هذا الفرض يلزم على المراجع أن يقوم بعمله كمراجع للحسابات فقط، وذلك وفقا للاتفاقية المبرمة بينه وبين المؤسسة التي من الضروري أن تكون وفقا لمعايير المراجعة على رأسها استقلالية المراجع في عمله (عدم التعارض في المصالح)، هذا مايلزم على المراجع أن يعطي أهمية كبيرة لخدماته الأخرى كتزويد عملائه بمساعدات مثل اقتراح الطرق الملائمة لأمساك الدفاتر والسجلات بالطرق السليمة لأنه يمكن لهذه الأخيرة أن تكون مضرّة اذا تداخلت مع واجباته كمراجع.

5-2 - مبادئ المراجعة: تركز مراجعة الحسابات على مجموعة من المبادئ لقيت قبولا عبر مراحل مختلفة من التطبيق العملي، تجدر الإشارة إلى أن تناول مبادئ مراجعة الحسابات يتطلب تحديد أركانه والتي تنقسم من خلاله إلى نوعين من المبادئ وهي: (1)

5-2-1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص والتحقق: تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- * مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: يقصد بهذا المبدأ المعرفة الكاملة بطبيعة أحداث المؤسسة أو آثارها الفعلية، والمحتملة على المؤسسة، وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جانب، ومعرفة، وتحديد احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية من جانب آخر.
- * مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختياري: وحسب هذا المبدأ فإن الفحص يجب أن يشمل جميع أهداف المؤسسة سواء الرئيسية أو الفرعية، إضافة إلى مختلف التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة، مع الأخذ بعين الإعتبار الأهمية النسبية لهذه الأهداف والتقارير.
- * مبدأ الموضوعية في الفحص: يعني هذا المبدأ ضرورة استبعاد الحكم والتقارير الشخصي أثناء عملية الفحص، ويتحقق ذلك عن طريق الرجوع، والإستناد إلى العدد الكاف من أدلة، وقرائن الإثبات التي تدعم رأي المراجع وتؤيده، خاصة إذا تعلق الأمر بالعناصر ذات الأهمية الكبيرة نسبيا، والتي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها كبير نسبيا.

1- سردوك فاتح: دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومة المحاسبية، تخصص: ادارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2004، ص ص30-31، (غ.م)

* **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** يشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بالإضافة إلى فحص الكفاية الإنتاجية، نظراً لأنها تساهم لحد كبير في تكوين الرأي الصحيح لدى مراجع الحسابات عن أحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة، والذي هو عبارة عن تعبير على ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة، والسلطة، والحوافز، والاتصال، والمشاركة.

5-2-2 - المبادئ المرتبطة بركن التقدير: تتمثل هذه المبادئ في:

* **مبدأ كفاية الاتصال:** يشير هذا المبدأ إلى الأخذ بعين الاعتبار أن تقارير مراجع الحسابات تعتبر أداة لنقل صورة صادقة، وعادلة عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع الجهات المتعاملة معها لتبعث على ثقتهم بها، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه التقارير.

يعتبر مبدأ الاتصال من أهم مبادئ ركن التقرير نظر لأن تقارير مراجع الحسابات تعتبر الاتصال الوحيد بين مراجع الحسابات والمساهمين.

* **مبدأ الإفصاح:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير مراجع الحسابات توضح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة، ومدى تطبيق الإجراءات المحاسبية والتغيير فيها.

ينص هذا الإفصاح على ضرورة إظهار نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، المستندات، والدفاتر، والسجلات.

* **مبدأ الإنصاف:** حسب هذا المبدأ فإنه يجب أن تكون محتويات وعناصر تقرير مراجع الحسابات منصفة وعادلة لجميع الجهات المرتبطة بالمؤسسة، سواء الأطراف الداخلية أو الخارجية.

* **مبدأ السببية:** ينص مبدأ السببية على أنه يجب أن يشتمل تقرير مراجع الحسابات على تفسير واضح لكل تصرف غير عادي يواجهه به، وأن توضع الإقتراحات على أساس أسباب موضوعية.

6 - إجراءات المراجعة:

إجراءات المراجعة هي عبارة عن الوسيلة التي من خلالها يقوم المراجع بتنفيذ عملية المراجعة فعلياً، وهذه متروكة لتقدير المراجع وحكمه الشخصي، يختار ما يراه مناسباً، وضرورياً من إجراءات في سبيل تحقيق أهداف المراجعة، وتطبيقها للمعايير المقبولة، والمتعارف عليها، فليس هناك قائمة محددة تبين إجراءات المراجعة التي يجب اتباعها في كل عملية مراجعة مثل ما هو الحال عليه بالنسبة لمعايير المراجعة، وما يؤكد ذلك هو أن المراجع يذكر في تقريره بأنه استخدم إجراءات المراجعة التي رآها مناسبة، وضرورية في الظروف المحيطة لإتمام عملية المراجعة.⁽¹⁾

1 - ادريس عبد السلام اشتيوي: المراجعة معايير وإجراءات، جامعة قاروينس ليبيا، ط5، 2008، ص ص 23-24.

■ المطلب الثاني: معايير وأنواع المراجعة:

سنتناول في هذا المطلب معايير المراجعة المتعارف عليها ثم أنواعها:

1-معايير المراجعة:

تعتبر معايير المراجعة بمثابة مفاهيم أساسية للمراجعة يسترشد بها المراجع في تقييم عمله للتأكد من أن مستوى أدائه المهني يتفق مع مستويات الأداء التي تلقى قبولاَ عاماً بين أعضاء المهنة. وتحتل معايير المراجعة أهمية كبيرة نظراً لأنها تبيّن الأهداف العامة لكل مراجع مستقل، وتعتبر بمثابة مقاييس للحكم على جودة أداء المراجع. ويتوقف هذا الأداء، عادة، على التقدير الشخصي للمراجع. ولما كان هذا التقدير قد يتفاوت تفاوتاً واسعاً بين شخص وآخر، فإن المنظمات المهنية - رغبة منها في تضييق مدى هذا التفاوت - قد حرصت على وضع معايير محددة لمهنة المراجعة تعبر عن درجة الجودة المطلوبة من المراجع في أدائه لمختلف أعماله قبل إقدامه على إبداء الرأي.

وقد شملت هذه المعايير الجانب الشخصي والعام للمراجع، إضافة لتحديد مستويات العمل الميداني، ومستويات إعداد التقرير. ومن أبرز هذه المعايير تلك التي وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1954 حيث قسمت إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:¹

1-1- المعايير العامة:

تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المراجع - قبل اتخاذ قرار مزاولته للمهنة - أن يقرر في ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها واستيفاؤها عند أداء هذه المهنة. والمعايير العامة ثلاثة هي:

1-1-1- التأهيل العلمي والمهني: يجب أن يتم الفحص من قبل شخص أو أشخاص لديهم التأهيل العلمي والمهني الكافي لممارسة مهنة المراجعة.

1-1-2- الاستقلالية: يجب على المراجع أو المراجعين - في كافة الأمور المتعلقة بعملية المراجعة - أن يحافظوا على حيادهم، وعدم تأثرهم بأية ضغوط عند أداء أعمالهم أو إبداء رأيهم المهني.

1-1-3- العناية المهنية: يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية المعقولة عند القيام بمهمة الفحص وإعداد التقرير.

1-2 - معايير العمل الميداني:

¹ -حازم هاشم الألويسي: الطريق الى علم المراجعة والتدقيق، دار النهضة العربية، ليبيا، 2003 ص ص 93-96

تتمثل معايير الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية تخطيط وتنفيذ مهمة جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتتخصر هذه المعايير في ثلاثة هي:

1-2-1- التخطيط: يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل كاف، فضلاً عن توافر إشراف مناسب على أعمال المساعدين - إن وجدوا-.

1-2-2 - دراسة نظام الرقابة الداخلية: يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجود بطريقة مناسبة، لتقرير مدى الاعتماد عليه، ولغرض تحديد المدى الملائم للاختبارات اللازمة، والتي ستستفيد بها إجراءات المراجعة.

1-2-3 - الحصول على أدلة الإثبات: ضرورة الحصول على أدلة إثبات كافية ومقنعة، من خلال الفحص والجرد والملاحظة والاستفسارات ، وذلك لغرض تكوين أساس معقول لإبداء الرأي حول القوائم المالية الخاضعة للمراجعة.

1-3 - معايير إعداد التقرير:

حيث إن تقرير المراجعة يمثل المنتج المادي الأساسي للمراجعة، نظرًا لكونه يتضمن رأي المراجع النهائي المبلّغ لمستخدمي القوائم المالية، لذا فإن من المهم أن يكون مكتملاً من الناحية الشكلية بتطابقه مع النموذج الذي يتبع عادة في مهنة المراجعة، ومستوفياً للنواحي الموضوعية بتوفيره كافة المعلومات اللازمة لمثل هذا التقرير وبشكل واضح. وهناك أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة وهي:

1-3-1- عرض القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها: يجب أن ينص التقرير عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

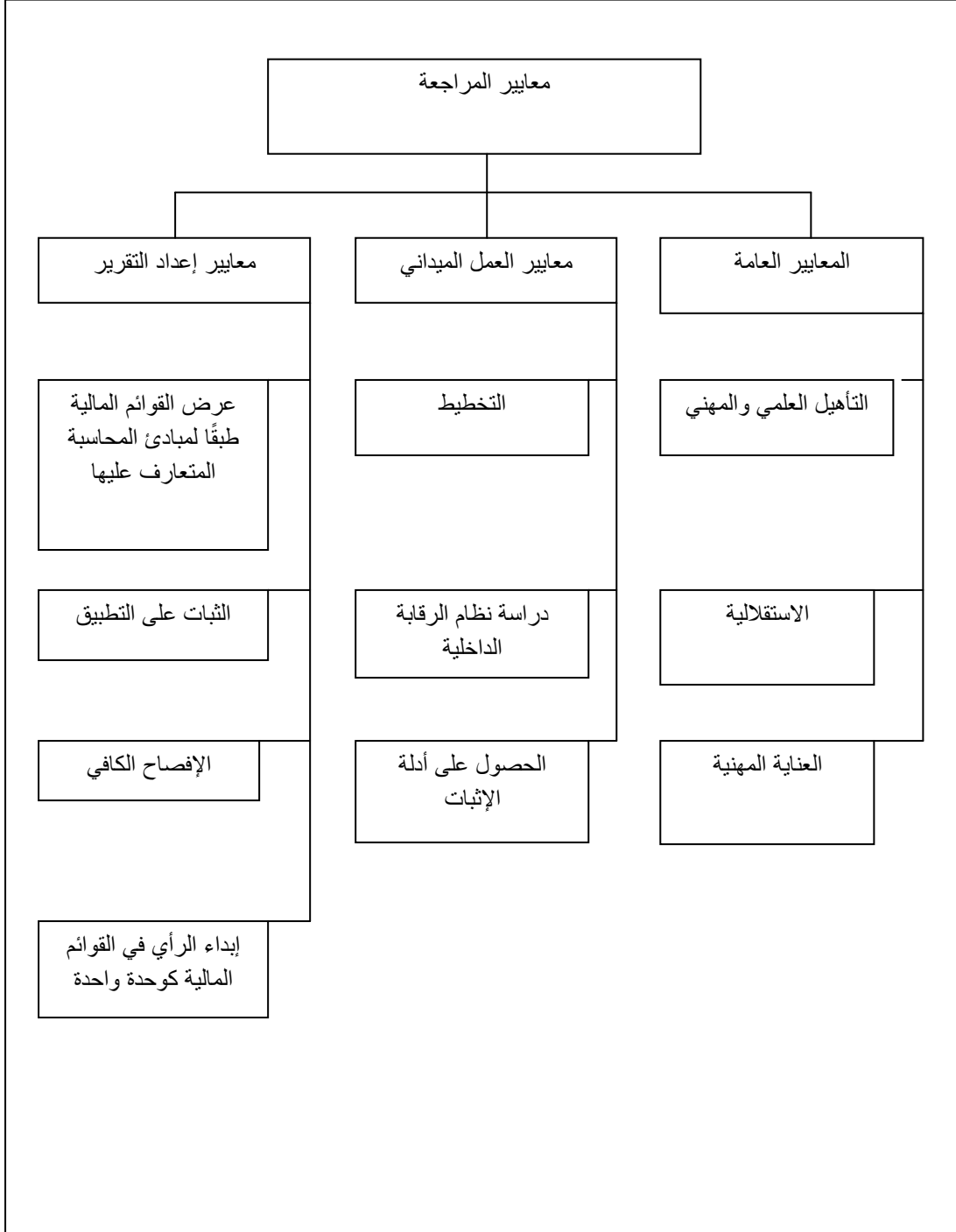
1-3-2 - الثبات على التطبيق: يفترض المراجع ثبات المبادئ والإجراءات التي قامت المؤسسة- تحت المراجعة - بتطبيقها، ما لم يرد في التقرير عكس ذلك.

1-3-3 - الإفصاح الكافي: يفترض أن تُفصح القوائم المالية عن معلومات كافية معقولة، ما لم يرد في التقرير عكس ذلك.

1-3-4 - إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة: يجب أن ينص التقرير إما عن رأي المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة، أو تأكيد بأن مثل هذا الرأي لا يمكن إبدائه. وفي حالة عدم إمكان إبداء رأي شامل، فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. وفي كل الأحوال التي يرتبط إسم المراجع بالقوائم المالية، فإن التقرير يجب أن يتضمن إشارة واضحة إلى خصائص فحص المراجع - إن وجدت - ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

وتظهر معايير المراجعة في الشكل التالي:

الشكل رقم 02:معايير المراجعة



المصدر:حازم هاشم الألويسي,مرجع سبق ذكره ص97

2 - أنواع المراجعة:

هناك عدة أنواع للمراجعة المتمثلة في:¹

2-1 - من حيث الإلزام: وتنقسم الى:

2-1-1- المراجعة الإلزامية: وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث يلتزم المشروع بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم المالية الختامية له، ومن ثم يترتب على عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة، ومن أمثلة المراجعة الإلزامية، مراجعة حسابات شركات المساهمة.

2-1-2 - المراجعة الاختيارية: وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، ففي المؤسسات الفردية، وشركات الأشخاص، قد يتم الإستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المشروع وإعتماد قوائمه المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي من حيث إطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو إنضمام شريك جديد. وفي حالة المؤسسات الفردية فإن وجود مراجع خارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب.

2-2 - من حيث مجال أو نطاق المراجعة: وتنقسم الى:

2-2-1 - المراجعة الكاملة: وهي التي تخول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المراجع، أية قيود على نطاق أو مجال عمل المراجع.

2-2-2 - المراجعة الجزئية: وهي المراجعة التي تتضمن وضع بعض القيود على نطاق أو مجال المراجعة بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها، وتحدد الجهة التي تعين المراجع تلك العمليات على سبيل الحصر، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المراجع في مجال أو نطاق المراجعة الذي حدد له فقط دون غيره، ولذلك يتعين في مثل هذه الحالات وجود اتفاق أو عقد كتابي يبين حدود ونطاق المراجعة والهدف المراد تحقيقه، ويتعين على المراجع من ناحية أخرى أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات.

¹ - عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن: أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص، ص 42-44، 46، 47.

2-3 - من حيث توقيت عملية المراجعة وإجراء الإختبارات: وتقسم الى:

2-3-1 - **مراجعة النهاية:** وهي المراجعة التي تتم بعد إنتهاء السنة المالية، وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المراجع الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم، والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

2-3-2 - **المراجعة المستمرة:** وهي المراجعة التي تتم فيها عمليات الفحص، وإجراء الإختبار على مدار السنة المالية للمؤسسة، وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.

2-4 - من حيث حجم الإختبارات: وتقسم الى:¹

2-4-1 - **المراجعة التفصيلية:** وهي أن يقوم المراجع بمراجعة كل العمليات، وهذا النوع يناسب المؤسسات الإقتصادية الصغيرة الحجم وعدد عملياتها قليل نسبيا.

2-4-2 - **المراجعة الإختيارية:** وهي أن يقوم المراجع بأخذ عينات من العمليات المختلفة، والأنشطة المختلفة، وهذا النوع يناسب المؤسسات الإقتصادية المتوسطة، والكبيرة الحجم، وعدد عملياتها كثير.

2-5 - من حيث الجهة التي تقوم بالمراجعة: وتقسم الى:

2-5-1 - **المراجعة الداخلية:** وهي المراجعة التي يقوم بها موظف من داخل المؤسسة ويهدف أساسا إلى التحقق من تطبيق السياسات الإدارية، المالية الموضوعية، وإكتشاف، ومنع الأخطاء والتلاعب وهي تعتبر أداة من أدوات الرقابة الداخلية.

2-5-2 - **المراجعة الخارجية:** وهي أن تقوم جهة مستقلة من خارج المؤسسة "المراجع الخارجي" بعملية المراجعة، وذلك بهدف إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية.

¹ - ادريس عبد السلام الشتيوي: مرجع سبق ذكره ص ص 20-21

■ المطلب الثالث: المراجعة الخارجية:

سننظر في عموميات حول المراجعة الخارجية والمراجع الخارجي.

1 - عموميات حول المراجعة الخارجية:

1-1 - تعريف المراجعة الخارجية:

توجد عدة تعاريف منها:

- **التعريف الأول:** «المراجعة الخارجية هي الأداة الرئيسية المستقلة، والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة». (1)
- **التعريف الثاني:** «هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة ، حين يكون مستقلا عن إدارة المؤسسة». (2)
- **التعريف الثالث:** وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات، والسجلات المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة، وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصادقية حتى تنال القبول، والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة "المساهمون، المستثمرون، البنوك". (3)

1-2 - أهداف المراجعة الخارجية:

تسعى المراجعة الخارجية إلى تحقيق عدة أهداف وهي: 4

1-2-1- أهداف رئيسية:

حيث تتمثل الأهداف الرئيسية للمراجعة الخارجية في الآتي:

-
- 1 - محمد السيد سرايا: أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص 41.
 - 2 - عبد الفتاح صحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن: مرجع سبق ذكره، ص 38.
 - 3 - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 30.
 - 4 - عبد السلام عبد الله أبو سرعة: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص ص 53-54، (غ.م)

- إن الهدف الأساسي من عملية المراجعة الخارجية هو إبداء رأي فني محايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال، والمركز المالي، وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمقبولة قبولاً عاماً.
- إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المراجع في تقريره من أجل تحسين أداء هذا النظام.
- إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين، والبنوك، والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم بالبيانات المالية الموثوقة، لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

1-2-2 - أهداف خاصة:

تعتبر الأهداف التي سبق ذكرها هي الأهداف الرئيسية للمراجعة الخارجية، وفي سبيل تحقيق المراجع لتلك الأهداف، فإن هناك أهداف فرعية عليه أولاً أن يحققها، وهي الستة أهداف المتعلقة بفحص أرصدة حسابات القوائم المالية وهي:

- **التحقق من الوجود:** أي أن الأصول والخصوم أو الإلتزامات موجودة فعلاً في تاريخ معين.
- **التحقق من الإكتمال:** يعني أن كافة الأصول، والخصوم، والمصروفات، والإيرادات قد تم قيدها في الدفاتر والسجلات كاملة، وأنه لا يوجد عمليات غير مسجلة.
- **التحقق من الملكية:** يعني أن كافة الأصول والممتلكات مملوكة للمؤسسة في تاريخ معين، وأن الخصوم أو الإلتزامات تمثل إلتزاماً حقيقياً على المؤسسة في تاريخ معين.
- **التحقق من التقييم:** أن الأصول، والخصوم قد تم تقييمها وقيدها بقيمتها الملائمة.
- **التحقق من عرض القوائم المالية بصدق وعدالة:** أن كافة مكونات القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها وعرضها بصورة سليمة، وفقاً للمتطلبات القانونية، والمهنية ذات الصلة.
- **التحقق من شرعية، وصحة العمليات المالية:** أي أن كافة الأصول، والخصوم والمصروفات والإيرادات قد تم احتساب قيمتها بدقة، وتم اعتمادها من السلطة المختصة قانوناً وفقاً لمتطلبات القوانين واللوائح والنظم النافذة، وتمت في الأغراض، والأعمال الرسمية التي تحقق أهدافها.

1-3 - جوانب المراجعة الخارجية:

- 1- تتضمن المراجعة الحيادية الخارجية الجوانب والنواحي التالية:¹
- ضرورة تفهم طبيعة وقواعد المحاسبة ومبادئها وأهدافها الرئيسية.
- التعرف على أساليب، وأدوات التحقق الرئيسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية المراجعة، وتدقيق عناصر النشاط المختلفة في المؤسسة.
- الإمكانيات المادية والبشرية التي يمتلكها المراجع الخارجي، ومدى ما يتمتع به من قدرات شخصية وفكر سليم في مجال أداء عمله.
- مستوى المسؤوليات التي يقبلها المراجع الخارجي "مهنيًا وقانونيًا" والتي يقبلها للتعبير عن آرائه المهنية.
- تحديد مستوى العلاقة بين المراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة لتحديد مستوى التعاون بينهما في مجال إنجاز عملية المراجعة.

1-4 - أنواع المراجعة الخارجية:

هناك ثلاث أنواع للمراجعة الخارجية وهي:²

1-4-1 - المراجعة القانونية:

هي التي يفرضها القانون، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإلزامية التي يقوم بها محافظ الحسابات.

1-4-2 - المراجعة التعاقدية (الإختيارية):

هي التي يقوم بها محترف بطلب من أحد الأطراف "الداخلية أو الخارجية" المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويًا.

1-4-3 - الخبرة القضائية:

هي التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة.

¹ - محمد السيد سرايا: مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42

² - محمد بوتين: المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008. ص 27.

2 - المراجع الخارجي:

1-2 - تعريف المراجع الخارجي:

- يعرف المراجع الخارجي بأنه: «شخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بمهنة المراجعة شريطة أن تتوفر فيهم جميع ما تطلبه قواعد المراجعة المتعارف عليها، والمتعلقة بالشخص المراجع "القواعد العامة للمراجعة" وهي التأهيل العلمي والمهني، الإستقلالية، والعناية المهنية»⁽¹⁾.
- ويعرف كذلك بأنه: «هو الشخص الذي يقوم بعملية المراجعة وتقديم تقرير يبيد فيه رأيه حول القوائم المالية للمؤسسة»⁽²⁾.

2-2 - مؤهلات مراجع الحسابات:

إن التأهيل العلمي والعملية يعد أحد معايير المراجعة العامة التي يجب توافرها في المراجع لكي يتمكن من تنفيذ عقد المراجعة المتفق عليه مع العملاء ومن المؤهلات ما يلي:³

1-2-2 - التأهيل العلمي للمراجع:

- يتم إكتساب التأهيل العلمي من خلال البرامج الدراسية المنظمة، وذلك لتعرض المراجع لكثير من المسائل والمشاكل المحاسبية والقانونية والإقتصادية ويبدأ التأهيل العلمي بالحصول على الشهادة في المحاسبية أو العلوم المالية والإدارية، ويجب عليه الإلمام بالعلوم التالية:
- نظريات ومبادئ وتطبيقات علم المحاسبة، أصول ومبادئ المراجعة وتطبيقاتها وأساليبها المعاصرة، ومبادئ علم الإدارة وعلم الإقتصاد وعلم القانون وعلم النفس...
 - محاسبة التكاليف ونظرياتها وتطبيقاتها والمحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية.
 - الأساليب الإحصائية والرياضية وبحوث العمليات وأساليب الحاسوب وتطبيقاتها في المحاسبة والمراجعة، وكذلك اللغات...
 - كما يجب تتبع التطورات والبحوث الحديثة في هذه العلوم مجتمعة، والتعديلات في مختلف القوانين ذات الصلة بعملها.

2-2-2 - التأهيل المهني للمراجع:

يتمثل التأهيل المهني في الإهتمام بالتدريب المهني الإيجابي حتى يتمكن المراجع من ممارسة المهنة بسهولة وإيجاد الحلول للمشاكل التطبيقية التي تواجهه في حياته المهنية.

1 - زاهر توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص194.

2 - خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص105.

3 - زاهر توفيق سواد، مرجع سابق، ص ص133-134

ومن الناحية العامة يمكن للمراجع إكتساب الخبرة المهنية من خلال الإطلاع باستمرار على الحالات التطبيقية وماتشره الهيئات، والجمعيات العلمية المحلية، والدولية من تقارير عن تطبيقات لممارسات فعلية بالإضافة للإستفادة من خبرات المراجعين القدامى في إيجاد الحلول.

2-3 - صفات مراجع الحسابات:

هناك من الصفات التي يجب أن يتحلى بهام مراجع الحسابات بالإضافة إلى الإلمام بالمعلومات والعلوم المرتبطة بعمله منها:¹

- أن يكون محافظا على أسرار العميل الذي يراجع أعماله وأن لا يقوم بالإفصاح عن معلومات يطلع عليها خلال عمله.
- أن يكون عمليا ومواكبا لما هو جديد في القوانين والتشريعات.
- أن يكون حرا غير تابعا لأي جهة إلا لضميره، وأن يهتم بمصلحة عمله على مصالحه الشخصية.
- أن يتصف بالصبر، حيث طبيعة عمله روتينية مما يؤدي إلى الملل.
- أن يكون عمله في مجال إختصاصه، وأن يقدم النصيحة عندما تطلب منه إذا كانت مرتبطة بعمله.
- أن يكون لبقا في التعامل وأن يكون قادرا على التعبير بكل وضوح.
- أن يكون أمينا وواقعا، وأن يكون مستقلا في رأيه.
- أن لا يقبل عمل لأي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته.

2-4 - حقوق وواجبات المراجع:

حتى يستطيع المراجع أداء عمله بكفاءة وفاعلية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ما له من حقوق وما عليه من واجبات والمتمثلة في:²

2-4-1 - حقوق المراجع:

- تتمثل حقوق المراجع الخارجي في المجالات والنواحي التالية:
- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة، وحق الإطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل ونشاط المؤسسة.
 - حق طلب أي تقارير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المؤسسة في أي مستوى إداري لتوضيح أمر ما لم يصل المراجع إلى تفسير مرضي له.

¹ - محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب: دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 61.

² - محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-71.

- من حق المراجع فحص، مراجعات الحسابات المختلفة، والسجلات ووفقا للقوانين، واللوائح من ناحية ووفقا لما تنقضي به القواعد، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال المراجعة الحسابية، إلى جانب ذلك فحص وتدقيق المجموعة المسندية من خلال المراجعة المستندية.
- من حقوق المراجع أيضا جرد الخزائن المختلفة في المؤسسة عند الحاجة إلى ذلك للتأكد مثلا من الأوراق المالية "أسهم أو سندات" محفوظة فيها أو أوراق نقدية وفئاتها المختلفة.
- حق مراجعة وفحص باقي أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الإلتزامات المستحقة على المؤسسة، وحق الإتصال بدائني المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة هذه الإلتزامات.
- حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للإتعداد في بعض الحالات التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير أي في حالات الإستعجال.
- حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوبه من مساعديه، وذلك لتقديم تقرير المراجعة وعرضه وحضور مناقشة والرد على أي استفسارات قد يثيرها الأعضاء حول بعض نقاط أو جوانب التقرير.

2-4-2- واجبات المراجع:

- يتمثل فيما يجب أن يقوم المراجع به من أعمال مختلفة لإنجاز برنامج مراجعة على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال، ومن أهم هذه الواجبات ما يلي:
- يجب عليه أن يقوم بالفحص والمراجعة الفعلية لحسابات المؤسسة ودفاتها بما تحتويه من قيود يومية وحسابات الأستاذ بغرض التحقق من صحتها وسلامتها وكشف أي أخطاء، والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محامي المؤسسة.
 - يجب على المراجع التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والإلتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر، ويمكن في هذا المجال استخدام بعض أدوات، وأساليب المراجعة الفنية.
 - يجب على المراجع أن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه حتى يستطيع اختيار عينات المراجعة بشكل ملائم، وسليم ويغطي معظم عمليات المؤسسة.
 - يجب على المراجع أن يقدم التوصيات والإقتراحات الملائمة فيما يخص مثلا تصحيح ومعالجة الأخطاء التي تم إكتشافها.
 - يجب على المراجع أثناء قيامه بمهمته التحقق من أن المؤسسة تلتزم بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

- يجب على المراجع فحص عناصر قائمة الدخل (أوراق الأرباح والخسائر) للتحقق من أنه يظهر النتيجة الحقيقية لنشاط المؤسسة من أرباح أو خسائر عن السنة المالية.
- يجب على المراجع أن يحضر هو أو أحد مساعديه اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة لمناقشة تقريره.
- على المراجع عند حضوره اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو لإجتماع مجلس الإدارة في المؤسسات، أن يقدم تقريره إلى الأعضاء، ويتلوه عليهم بحيث يكون تقريراً شاملاً على جميع البيانات الهامة واللازمة.

2-5-2- تعيين وعزل المراجع الخارجي وتحديد أتعابه:

يمكن إبراز كيفية تعيين وعزل وتحديد أتعاب المراجع الخارجي من خلال الآتي:

2-5-2-1- تعيين المراجع الخارجي:

إن الإستعانة بالمراجع الخارجي يعد ضرورة بغض النظر عن شكل المؤسسة القانوني حيث ينص على هذا في عقود تأسيس شركات المساهمة وشركات الأشخاص أما الشركات الفردية على الرغم من أنها غير ملزمة بهذا إلا أنها قد تجد نفسها مجبرة بضرورة الإستعانة بخدمات المراجع القانوني كأن تلزمها الجهات الرسمية بذلك أو أي جهة أخرى كالمصارف في حالة تقديمها للإقراض منها. يتم تعيين المراجع في المؤسسات الفردية - بواسطة - صاحب المؤسسة، أما في شركات الأشخاص فأمر تعيينه يكون باتفاق الشركاء، ويكون بواسطة الجمعية العامة للمساهمين في شركات المساهمة، وأحياناً تفوض الجمعية العامة مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للمؤسسة لتعيين المراجع، ولكن يجب أن يتم هذا التفويض في أضيق الحدود وذلك حفاظاً على استقلالية وحياد المراجع لأن عمله هذا هو إبداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة.⁽¹⁾

2-5-2- عزل المراجع:

يتم عزل مراجع الحسابات في المؤسسة لعدة أسباب، ويتم تعيين مراجع حسابات آخر ليقوم بعملية المراجعة، ويتم عزل المراجع عن طريق الهيئة العامة للمساهمين كون المراجع يعتبر الوكيل عن المساهمين للقيام بمهمة المراجعة ويحق لهذه الهيئة عزله أو إعادة تعيينه ومن الممكن أن يتم عزل المراجع لعدة أسباب هي:²

1 - زاهر توفيق سوادمرجع سبق ذكره، ص136.

2- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص ص62-64

- أسباب مرتبطة بالمؤسسة:

- تغيير الإدارة.
- الحاجة إلى خدمات إضافية.
- حجم المؤسسة.
- العلاقة بين إدارة المؤسسة والمراجع.
- التعثر المالي.

- أسباب مرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني:

- الخلاف حول تقييم الأصول الثابتة.
- الخلاف حول العرض والإفصاح.
- إصدار المراجع تقرير متحفظ.
- عدم رضا الإدارة عن مقدرة المراجع في تقييم معلومات سريعة ودقيقة عن المشكلات الجارية.
- تحفظ المراجع في تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية.
- الخلاف حول نطاق وإجراءات عملية المراجعة.
- الخلاف حول تقدير الدخل الخاضع للضريبة.
- تخفيض الأتعاب.

- أسباب مرتبطة بمكتب المراجعة:

- الرغبة في استخدام مكاتب مراجعة ذات سمعة وشهرة.
- استخدام مكتب كبير لكسب ثقة الممولين.
- تخصص المراجع في قطاع معين من المؤسسات.
- عدم رضا الإدارة عن جودة أداء المدقق.

مما سبق يمكن الملاحظة أن هناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير "عزل" مراجع الحسابات وأن الإدارة تلعب دورا هاما في عملية عزل وتعيين مراجع الحسابات ومدى رضا الإدارة عن تقدير المراجع الذي يعتبر نقطة الحكم على إعادة تعيينه لمرّة قادمة أم لا.

2-5-3 - تحديد أتعاب المراجع:

يعتبر تحكم المؤسسة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي عاملاً يعرض المراجع لتخفيض أتعابه إذا لم يتم بتنفيذ مطالب وتعليمات الإدارة، لذلك نجد أنه بموجب توصيات بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أسند حق تحديد أتعاب المراجع الخارجي إلى لجنة الشؤون الخارجية، وذلك ضماناً لعدم تدخل الإدارة في تحديد أتعاب المراجع وحماية إستقلاليته وحياده. وأشار القانون الجزائري من خلال المادة 44 من القانون رقم 91-03 المؤرخ في 27/08/91م إلى أن أتعاب مراجع الحسابات تحددها الجمعية العامة للمساهمين بالإتفاق مع المراجع، وقد أشارت هذه المادة إلى أنه لا يمكن أن يتلقى مراجع الحسابات أي أجراً وإمتياز تحت أي شكل كان.⁽¹⁾

1 - سريوك فاتح، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المبحث الثاني: معايير صدقية المعلومة المحاسبية:

إن للمعلومة المحاسبية أهمية وفائدة في مختلف المجالات اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي كمعلومة مفيدة وصحيحة صالحة لكل مجالات التسيير، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الآتي:

■ المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبية:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي عنصرا هاما وحساسا باعتباره منتجا للمعلومات، إذ على أساس المعلومات التي ينتجها تبني القرارات، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال الآتي:

1 - تعريف نظام المعلومات المحاسبية:

- يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه: «ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من خارج، وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات، وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية».⁽¹⁾

- كما يعرف كذلك: «على أنه أحد مكونات التنظيم الإداري، ويختص بجمع، وتبويب ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية "كالجهات الحكومية، الدائنين، المستثمرين"، وإدارة المؤسسة، وهو أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية».⁽²⁾

2 - مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبية:

يقوم نظام المعلومات المحاسبية على عدة مبادئ ومقومات، والتي تدعم فعاليته وتضمن أساس نظري سليم من أجل الممارسة المهنية.

2-1 - مبادئ نظام المعلومات المحاسبية:

يقوم نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المبادئ وهي:³

2-1-1- مبدأ التكلفة المناسبة:

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة إحتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة، ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية.

1 - أحمد حسين علي حسين: نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص47.

2 - زياد عبد الحليم الذبيبة، نضال محمود الرمحي، عمر عبد الجعدي: نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص33-34.

³ - سردوك فاتح، مرجع سبق ذكره، ص ص8-10

2-1-2 - مبدأ الثبات في إعداد التقارير:

إن نظام المعلومات المحاسبية يجب أن تكون مخرجاته من التقارير المالية الختامية، معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات ليعطي إمكانية المقارنة.

2-1-3 - مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:

مادام أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية، وذلك بالتركيز على توفير الظروف الملائمة، والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.

2-1-4 - مبدأ الهيكلية:

حيث يجب أن يراعي في تصميم نظام المعلومات المحاسبية ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة، والمسؤولية، والتي تحدد أساليب الضبط، والرقابة الداخلية، وتحدد كذلك مسار تدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.

2-1-5 - مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:

يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة، والتي تضمن دقة، وصحة المعلومات المحاسبية، لتكون كقاعدة سليمة في اتخاذ القرارات، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الضبط الداخلي أضيف نطاقا من مفهوم الرقابة الداخلية لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات وكمثال على الضبط الداخلي يظهر استخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر، والجرد الفعلي المادي، كما تتطلب الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ضرورة وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات، إضافة إلى تحديد السلطات والمسؤوليات.

2-1-6 - مبدأ المرونة:

يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة كي يستجيب لمختلف التغيرات التي تحدث في المستقبل، ولكن مع مراعات مبدأ الثبات والإستمرار في عرض البيانات.

2-1-7 - مبدأ إعداد التقارير:

تعتبر التقارير هي المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وبالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادرا على إصدار التقارير الداخلية، والخارجية، والتي تعتبر وسيلة الإتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة، ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة، والمصداقية، كيف تكون أساسا للمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لإتخاذ القرارات الملائمة.

2-2 - مقومات نظام المعلومات المحاسبية:

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المقومات التي تتكامل فيها بينها من أجل الحصول على معلومات فعالة في مختلف الإستخدامات سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أهم هذه المقومات ما يلي:¹

1-2-2 - المستندات:

تتمثل العمليات المالية من خلال نظام المعلومات المحاسبية، والتي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية، ويعتبر توفر المستندات ضروريا كونها هي التي يتم التشغيل بموجبها.

تحكم هذه المستندات مجموعة من المبادئ وهي:

- إستخدام أقل عدد من المستندات.
- التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات.
- إستخدام عدة صور من نفس المستند.
- منع الإزدواج في جمع البيانات وتسجيل العمليات.
- يجب أن تستجيب هذه المستندات لمتطلبات الرقابة وتعتبر المستندات في دورتها المنتظمة أداة هامة للنظام المحاسبي حيث يعتمد عليها في جمع البيانات والمعلومات.

2-2-2 - الترميز:

يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز مفردات كل عنصر عن غيرها.

2-2-3 - دليل الحسابات:

يعرف الدليل المحاسبي للحسابات على أنه عملية اختيار، وتحديد سمات الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية، والتي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتسويتها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا وأرقاما مميزة لكل منها.

2-2-4 - مكنة العمل المحاسبي:

نظرا للتطورات الحديثة والثورة التي يشهدها مجال المعلوماتية والتي شملت جميع جوانب النشاط الإقتصادي، وإضافة إلى كبر حجم المشروعات وازدياد الحاجة إلى البيانات والتحليلات بصورة دقيقة ومفصلة وسريعة، فإن استخدام الحاسوب أصبح أمرا ضروريا نظرا لما يوفره من ميزات كثيرة كالدقة والسرعة الفائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة بناءا على معلومات جاهزة وفي وقت قصير.

¹ سريوك فاتح، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11

2-2-5 - التقارير:

تعتبر التقارير أداة الإتصال بين مختلف المستويات الإدارية وتعد من أهم الوسائل الرقابية، وبالتالي يجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، وأن تكون المعلومات الواردة فيها معروضة بلغة واضحة، نمطية وقابلة للفهم وأن تقسم بتميز ملائم يجعلها أكثر وضوحاً دون إخفاء أي تفاصيل مهمة.

2-2-6 - دور الرقابة في نظام المعلومات المحاسبية:

يلبي نظام المعلومات المحاسبية متطلبات الرقابة الداخلية من خلال:

- المستندات الداخلية الكافية والشاملة لمجمل النشاطات.
- دليل الإجراءات والذي يوضح الإجراءات والطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة في المؤسسة.
- إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات ومتابعة التنفيذ.

3-3 - مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من:¹

3-1 - وحدة تجميع البيانات:

وهذا النوع من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، وبطبيعة أهداف المشروع وبطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

3-2 - وحدة تشغيل البيانات:

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أوالى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

3-3 - وحدة تخزين واسترجاع البيانات:

وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للإستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

¹ - كمال الدين الدهراوي: مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 49-51

3-4- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):

قنوات المعلومات هذه هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الإتصال هذه آلية أو يدوية، على شاشات أو ورق حسب الغرض، والإمكانيات المتاحة للمشروع.

3-5 - دورة القرارات الإدارية:

القرارات الإدارية عادة ما تكون اختيار بين البدائل، ويقوم متخذ القرارات بمراجعة أهداف المشروع ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة، وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة.

4- أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبي هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن، وتوجد ثلاث أهداف وهي:¹

4-1- الهدف الأول:

إن أي وحدة إقتصادية تقوم يوميا بعدد من الأنشطة، والأحداث التي تسمى عمليات، والعمليات المحاسبية، ويقصد بالعمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري، وتتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الإقتصادية مثلا عمليات البيع التي تحدث في الوحدات الإقتصادية هو تبادل قيمة إقتصادية تمثل عملية محاسبية والتي أساسا يحويها، ويعالجها نظام المعلومات المحاسبية، ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أغلب العمليات غير المحاسبية كأمر الشراء على سبيل المثال يقود إلى حدوث عملية محاسبية، فعندما تشتري أي وحدة إقتصادية بضاعة على الحساب بناء على أمر شراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزن ويجعل المخزن أو المشتريات لدينا ويزداد الدائنون حيث يجعل دائنا، ومن هنا يمكن رؤية أن العمليات غير المحاسبية أيضا يحويها ويعالجها نظام المعلومات المحاسبية لتأثيرها على العملية المحاسبية.

¹ - إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي: أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،

4-2- الهدف الثاني:

الهدف الثاني المهم لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية، وإن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.

فمثلا أن كثير الوحدات الاقتصادية تستخدم نظام معلوماتها المحاسبي لمهمة معالجة المعلومات الحيوية كتسليط الضوء على الإيرادات المتوقعة للعام القادم، حيث بمعرفة الأخير تستطيع الوحدة الاقتصادية من إجراء التخطيط الضروري لانتاجها. إن نظام المعلومات المحاسبي عادة يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية اتخاذ القرار فمثلا نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات حول اتجاه الإيرادات للسنة الماضية والمستوى الحالي لها واستنادا لذلك تقوم الإدارة باتخاذ القرارات المطلوبة في الوحدات الاقتصادية الضخمة يكون بعض الموظفين الرئيسيين ربما مشتركين أو ضمن عملية اتخاذ القرار فعلي سبيل المثال محاسب التكاليف ينشأ تقرير يتعلق بالتكاليف الفعلية لمكونات الإنتاج مما يساعد بالتوصية لمدير الإنتاج بشراء أو تصنيع بعض المكونات اللازمة للعمليات التصنيعية.

4-3 - الهدف الثالث:

إن أهمية الإلتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن الوحدات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال الوحدات المندمجة أو ذات الملكية العامة لها إلتزامات كبيرة كما في الوحدات الاقتصادية الصناعية ذات النفع العام، وتلك الوحدات الاقتصادية مطلوب أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة إلى المالكين الدائنين، اتحادات العمل، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين، المشاركين الصناعيين وحتى الجمهور العام، أما الوحدات الاقتصادية الأصغر والتي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا إلى المساهمين، وهي يجب أن توفر تقارير عن الدخل الخاضع للضريبة للجهات الحكومية.

■ المطلب الثاني: ماهية المعلومة المحاسبية:

إن للمعلومة المحاسبية أهمية وفائدة في مختلف مجالات إتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي كمعلومة مفيدة، وصحيحة صالحة لكل مجالات التيسير، لذلك من الضروري التعرف عليها من خلال الآتي:

1 - تعريف المعلومة المحاسبية:

تعرف المعلومة المحاسبية على أنها: «كل المعلومات الكمية والوصفية التي تهتم بالقيم الإقتصادية، والتي تم تشغيلها وعرضها عن طريق نظام للمعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية».⁽¹⁾

كما تعرف كذلك «المعلومة المحاسبية تتكون من البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض استدلالية أو لإبداء رأى أو كأساس لتنبؤ أو لإتخاذ القرار، وتكون المعلومة المحاسبية كمية كالقوائم المالية مثل قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة تدفقات الأموال... والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة في المؤسسة».⁽²⁾

كما تعرف كذلك «المعلومات المحاسبية هي كافة المعلومات الناتجة عن قيام المؤسسة بوظائفها المختلفة من شراء، وإنتاج، تمويل، وبيع، وسواء أكانت وصفية أو كمية».⁽³⁾

2 - أنواع المعلومات المحاسبية:

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:⁴

1-2 - معلومات تاريخية (مالية):

هي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الإقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الإقتصادية التي تمارسها الوحدة الإقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الإقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

1- www.m09m.com/vb/t280222.html

2 - أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العريبي، زياد أحمد الزغبى: نظم المعلومات المحاسبية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2007، ص8.

3 - حسين بلعجوز: نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص171.

4 - سيد عطا الله السيد: مرجع سبق ذكره، ص ص79-81

2-2 - معلومات التخطيط والرقابة:

وهي معلومات تختص بتوجيه إهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه إنخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة، وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد، أما التكاليف المعيارية، فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية من خلال الإعتماد على مراكز التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية...إلخ.

2-3 - معلومات لحل المشكلات:

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والإختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية.

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى.

3- معالجة المعلومة المحاسبية:

إن الإعلام الآلي قد غير جذريا طرق العمل المحاسبي، ومعالجة المعلومات المحاسبية، إلا أن المبادئ الأساسية تبقى هي المنطلق الأولي لهذه العملية، فمعرفة الطرق التقليدية تعتبر ضرورية ولا غنى عنها في فهم نظام المعلومات المحاسبية الآلي (في ظل استخدام الحاسوب)، ولذلك سيتم التطرق لمعالجة المعلومات المحاسبية كما يلي:¹

3-1- المعالجة التقليدية للمعلومة المحاسبية:

يعد استخدام الطرق التقليدية لمعالجة المعلومة المحاسبية استخداما مبدئيا في إطار المعالجة اليدوية للمعلومات المحاسبية، وهذه الطرق تختلف وتنقسم حسب قابليتها لإمكانية تقسيم العمل خلال مرحلة إدخال البيانات، فالنظام الكلاسيكي يتميز بيومية وحيدة، أما بقية الأنظمة فتتميز بيوميات متعددة، وتتمثل المعالجة التقليدية في الأنظمة التالية:

¹ - سردوك فاتح، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-17

3-1-1- النظام الكلاسيكي:

في هذا النظام فإن شخصا واحدا هو يمسك اليومية العامة ودفتر الأستاذ، حيث يسجل فيها يوميا العمليات التي قامت بها المؤسسة إنطلاقا من الوثائق المثبتة لها، ويتم ترحيل التسجيلات يوميا من اليومية إلى دفتر الأستاذ. وفي الوقت الحالي فإن هذا النظام ليس سوى قيمة تعليمية ويعتبر كأساس نظري فقط.

3-1-2 - الأنظمة ذات اليوميات المساعدة:

لقد تم تصميم هذه الأنظمة أساسا من أجل تجنب مساوئ التنظيم الكلاسيكي، وقد ركزت على أولوية تحقيق الهدفين التاليين:

- إمكانية تقسيم العمل على مستوى إدخال البيانات.
- تقليص حجم البيانات عن طريق إجراء التجمع المرحلي.

إن فهم الأنظمة ذات اليوميات المساعدة في الوقت الحالي تتخلله بعض الصعوبات حيث تعتمد هذه الأنظمة في بيئة يتم فيها مسك العمل المحاسبي يدويا، وحيث أن محاسن، ومزايا الحاسوب جلية وواضحة حيث أصبحت بديهية كمسك الحسابات يوميا وفي الوقت الحقيقي دون القيام بعملية الترحيل... إلخ، فهذا يخلق صعوبة في تصور أن هذه الأنظمة كانت تولي المهمة، والعمل الواقعي والملموس للمحاسبة.

ولا يمكن تجاهل هذه الأنظمة كليا، حيث أنها حق وإذ لم تكن مستخدمة في شكلها الأولي فإن مبادئها، أبجدياتها ومصطلحاتها تبقى متواجدة في الأنظمة الآلية، كما يساعد التطرق لهذه الأنظمة في تسهيل فهم مختلف مهام البرامج المستخدمة في الأنظمة المحاسبية المستخدمة للحاسوب، وسيتم التطرق للأنظمة ذات اليوميات المساعدة كما يلي:

- **النظام المركزي:** يقوم هذا النظام على فكرتين متكاملتين وهما تقسيم العمل وبعد ذلك القيام بتجميعه وتركيزه.

إن تقسيم العمل يتم في نفس المرة في الزمن وفي مجال الحيز، حيث يظهر بوضوح الأعمال والمهام التي يتم أدائها يوميا وشهريا (أعمال نهاية السنة ذات علاقة مباشرة) كما يتم تقسيم العمل في المجال حيث أن تسجيلات العمليات يتم عن طريق مجموعات متجانسة (مشتريات، مبيعات... إلخ) وذلك في عدة يوميات مختلفة تسمى باليوميات المساعدة.

فالنظام المركزي يقوم على أساس استبدال دفتر اليومية الواحدة بمجموعة من الدفاتر، إذ تخصص في هذا النظام يومية مساعدة للعمليات المحاسبية ذات الطبيعة الواحدة الكثيرة والمتكررة، أما عملية التجميع فإنها تتم كل شهر ولا تتم إلا بالنسبة للمعلومة المجمعة.

ففي النظام المركزي فإن الترتيب والتصنيف الأولي للوثائق المحاسبية يلعب دورا مهما جدا، حيث أن الوثائق المحاسبية (فواتير، شيكات... إلخ) يتم ترتيبها ثم يتم تجميعها على أساس خصائص العمليات التي نتجت عنها، وكل مجموعة متجانسة تخصص وتسند لها يومية مساعدة.

- **النظام الكلاسيكي:** يقوم هذا النظام على نفس مبادئ النظام المركزي، إلا أن الترحيل إلى الحسابات يحتوي على معلومات تفصيلية، وإن اليوميات المساعدة هي عبارة عن تقييم اليومية الوحيدة في النظام الكلاسيكي، فعملية التجميع الشهرية تأخذ مجاميع اليوميات المساعدة، وهذا الإجراء يتوافق مع المتطلبات القانونية وبيّح عمليات الرقابة والمقارنة مع ميزان المراجعة، تقوم طرق الحاسوب المعتمدة في النظم المحاسبية أساسا على هذا النظام.

3-2 - المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية (في ظل استخدام الحاسوب):

تتيح المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية إعدادا سريعا ودقيقا للقوائم المالية ومختلف التقارير المالية من خلال المعالجات الآلية، وإعتماد قواعد البيانات، حيث يتم تجميع بيانات قيود اليومية الخاصة بالفترة المالية. وكذلك قيود التسويات التي يتم إعدادها في نهاية الفترة، وتخزينها على ملف عمليات اليومية، ويتم معالجة البيانات بواسطة الحاسوب لإعداد التقارير المالية باستخدام البيانات المخزنة على ملف عمليات اليومية وملف دليل الحسابات وملف الأستاذ العام وبرنامج التقارير المالية.

تحتاج هذه المعالجة الآلية إلى معالجات أخرى مستقلة للبيانات، وذلك لتحديث ملفات الأستاذ الفرعية كالعملاء والمخزون... إلخ، ويتم إعداد التقارير المالية المطلوبة وتحديد ملفات الأستاذ بإنهاء معالجة بيانات ملف عمليات اليومية والأستاذ العام.

إنّ المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية تتيح عدة مزايا، وسيتم التطرق لهذه المعالجة وما توفره من مزايا من خلال ما يلي:

3-2-1 - إدخال البيانات:

- إنّ البيانات المحاسبية التي تعتمد على وثائق الإثبات المحاسبية يتم إدخالها بطريقة تسمح بإجراء تطبيقات أخرى وبطريقة مباشرة.

- يتم حفظ القيود في ملف القيود المحاسبية، ويتم هذا بعد مجموعة من عمليات الرقابة الآلية (الأوتوماتيكية).

- إنّ المعالجة المصادقة تجعل حفظ القيود غير قابل للعكس، وتسمح بإعتماده في الحساب النهائي.

- يتم تحديث الحسابات ووضعها في ملف الحسابات ويتم هذا بعد المصادقة على القيود.

3-2-2 - استغلال البيانات:

إنّ المعالجات التي تتم في نظام المعالجة الآلية من الإدخال والرقابة والمصادقة تسمح بتغذية وإمداد قاعدة البيانات المحاسبية التي سيتم استعمالها من أجل:

- الحصول على منشورات مطبوعة (اليوميّات، الحسابات والميزان).
- التفحص على شاشة العرض.
- إجراء مجموعة من المعالجات اللاحقة.

وتجدر الإشارة إلى الانفصال بين إدخال البيانات واستغلالها والنتائج عن اعتماد قواعد البيانات المحاسبية، والتي تمثل الأساس في الانفصال بين النظم المحاسبية التقليدية والنظم الحالية.

وتتطلب المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية مايلي:

- التحليل التفصيلي للمشاكل والتحديد الدقيق للأعمال المطلوب تنفيذها.
- وضع تنظيم وظيفي يحدد مختلف مراحل العمل المنجزة على الآلة كما تلعب البرامج المحاسبية دورا هاما في فعالية الأنظمة المحاسبية، ويقصد بهذه البرامج برامج التطبيقات المخصصة لتطبيقات العمل المحاسبي (الفوترة، التسيير، تسيير المخزون، المقاربات البنكية... إلخ) وهذه البرامج تكون جاهزة للاستعمال كبرامج مخصصة لمهمة محاسبية معينة، أو في برنامج شامل.

4 - خصائص المعلومات المحاسبية:

4-1 - الخصائص الأساسية:

هي الخصائص التي تتوافر في المعلومات المحاسبية المنشورة والا فقدت هذه المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين وهي:¹

4-1-1 - الملائمة:

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار، وحتى تكون هذه المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان 2009، ص ص 18-20

- **الملائمة في التوقيت:** إن توفر المعلومات المحاسبية للمستخدم بتوقيت مناسب يساعد في اتخاذ القرار المناسب، بينما تفقد هذه المعلومات قوتها في التأثير على القرارات عند توفرها للمستخدم بزمن غير كاف أو توقيت غير ملائم.
- **القدرة على التنبؤ في المستقبل:** يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم وتحسن من قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل.
- **القدرة على التقييم الإرتدادي للتنبؤات السابقة:** وتعرف أيضا بالتغذية الإسترجاعية، ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار والمستخدم في تقييم صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي سبق وأن اتخذها بناء على هذه التوقعات.

4-1-2 - إمكانية الإعتماد (الوثوق):

ويقصد بها الثقة بالمعلومات المتوفرة ومصادقيتها، وبالتالي إمكانية الإعتماد عليها، ويمكن لهذه الخاصية أن تتوفر بالمعلومات المقدمة للمستخدم إذا توفرت بها خصائص الثانوية التالية:

- **إمكانية التحقق من المعلومات:** ويقصد بها تطابق النتائج التي يتوصل لها شخص معين إذا استخدم أساليب محددة من القياس والإفصاح مع نتائج شخص آخر استخدم هو الآخر نفس الأساليب في القياس والإفصاح، وتكمن أهمية هذه الخاصية بنفي التحيز الذي ينشأ عن الشخص الذي يقوم بعملية القياس، ويؤدي ذلك بالتالي إلى ما يعرف بحيادية المعلومات وتجردها.
- **الصدق في التعبير عن الظواهر والأحداث الإقتصادية:** وهي ما يتعارف عليه في المحاسبة بالموضوعية، الموضوعية في القياس، والموضوعية في التقرير، ويقصد بالموضوعية تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل، ويجب الإشارة هنا إلى توفر هذه الخاصية يتطلب تجنب نوعين من التحيز وهما:
 - تحيز في عملية القياس والذي ينشأ نتيجة استخدام سياسة معينة كتقييم الأصول بالكلفة التاريخية أو اتباع سياسة الحيطة والحذر.
 - تحيز القائم بعملية القياس وهو إما يكون مقصودا من قبل المحاسب أو غير مقصود نتيجة لقلّة خبرته.

4-1-3 - حيادية المعلومات:

ويقصد بحيادية المعلومات، خلوها من تحيز المعد لها، والذي يهدف من خلال هذا التحيز إلى التأثير على مستخدم هذه المعلومات وعلى القرار الذي ينوي إتخاذه.

4-2 - الخصائص الثانوية:

وهي تتعلق بالآتي:¹

4-2-1 - الثبات:

وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق، والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الإعتبار من قبل المستخدم.

4-2-2 - قابلية المقارنة:

أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الإقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط.

5 - معايير جودة المعلومة المحاسبية:

إنّ المعلومة المحاسبية هي التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعا لمتخذ القرار وذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي، أو للاستخدام المستقبلي، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لابد أن تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لإختلافه تبعاً لإختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي:²

5-1 - الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليه القرار تتطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.

¹ - سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

² - أسامة محمود موسى: دور المعلومة المحاسبية في ترشيد القرارات الإئتمانية، رسالة ماجستير، تخصص: المحاسبة والتمويل،

الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص ص 71-73 (غ.م)

5-2 - المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:

5-2-1- المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

5-2-2 - المنفعة الزمنية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الإتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كلا من المنفعة الزمانية والمكانية للمعلومات.

5-2-3 - المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

5-3 - الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الفعالية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلاً لتحقيق.

5-4 - التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

ويقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في قدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

5-5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومة المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المالية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

■ **المطلب الثالث: التقارير المالية والقوائم المالية:**

1- التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات المادة الأساسية للتحليل المالي وهي مصدر مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذ القرارات والمستفيدون، وهي الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية.⁽¹⁾

2 - القوائم المالية:

تعرف القوائم المالية على أنها: «عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها، والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين، كما تصف الأنشطة الإقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة (شهر، 3 أشهر، 6 أشهر، سنة) وهي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع، وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة.⁽²⁾

3- أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإقتصادية:³

- إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الإقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- تظهر القوائم المالية كذلك نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع القرارات إقتصادية تصنع على سبيل المثال، قرارات الإحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى مكانها.

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: مرجع سبق ذكره، ص 28.

2 - www.media fire.com/?7u313frb57if30b

3- طارق عبد العال حمادة: موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص 73-74.

4- خصائص القوائم المالية:

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية فيما يلي:¹

4-1 - القابلية للفهم:

ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة، في مجال الأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبية.

4-2 - الملائمة:

تكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء أكانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية وتوفير إمكانية أعمال التنبؤات.

4-3 - الموثوقية:

ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر، وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الإقتصادية لقراءها.

4-4 - القابلية للمقارنة:

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن لتحديد وتقييم مركزها المالي، وأدائها، كما يجب أن يكون باستطاعتهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة.⁽²⁾

5- مستخدمي القوائم المالية:

هناك عدة مستخدمين للقوائم المالية هم:³

5-1 - المستثمرون:

إن مقدمي رأسمال المضارب ومستشاريهم مهتمون بالمخاطر اللازمة لاستثماراتهم والعائد المتوقع منها، إنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم إتخاذ قرار الشراء، أو الإحتفاظ

¹ - حسين القاضي، مأمون حمدان: المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ط2، ص274

² - أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص471.

³ - نفس المرجع، ص ص459-461.

الفصل الأول: المراجعة الخارجية والمعلومة المحاسبية

بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

2-5 - الموظفون:

وهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافأتهم، ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

3-5 - المقرضون:

وهم مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع عند الإستحقاق.

4-5 - الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:

الموردون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الإستحقاق، الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمشروع على مدى أقصر من اهتمام المقرضون إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المشروع كعميل رئيس لهم.

5-5 - العملاء:

العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو الإعتماد عليها.

6-5 - الحكومات ووكالاتها:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المشاريع كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة.

7-5 - الجمهور:

تؤثر المشاريع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال قد تقدم المشاريع مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المشروع وتنوع مدى نشاطاته.

6- أنواع القوائم المالية:

لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 ومنه ن م م عدد القوائم المالية بخمسة وهي:¹

6-1 - قائمة حسابات النتائج:

وهي عبارة عن تقرير، يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة ويتضمن عناصر الإيرادات وعناصر المصاريف حيث يكون الفرق بينهما ربح أو خسارة الدورة. وبما أن هذه القائمة هي عبارة عن حساب فإن كل حسابات المصاريف والإيرادات تقفل في نهاية كل دورة محاسبية بترحيل مبالغها لحسابات النتائج، وتمثل الإيرادات تدفقات داخلة نتيجة بيع السلع والخدمات، بينما تمثل المصاريف الموارد المستخدمة أو المدفوعة من قبل المؤسسة بهدف الحصول على الإيرادات.

6-2 - قائمة التدفقات النقدية:

تتبع أهمية هذه القائمة المالية في المؤسسة الاقتصادية، من الأهمية الحيوية لتوفير النقدية لدفع مستحقاتها والتزاماتها، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية لاعتبارهما هدفين متعارضين في المؤسسة.

هذه القائمة تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية، وهو بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الإستغلالية، التمويلية، والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة.

6-3 - قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الإقتصادي للمؤسسة، كما تنقص بتوزيع حصص الأرباح كما تتأثر هذه القائمة بتغير بعض الطرق المحاسبية، وتصحيح الأخطاء.

6-4 - قائمة الملاحق:

هي قائمة نثرية لا يشترط أن تكون في جدول، تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرف محاسبية معتمدة، توضيحات فيا يخص الشراكة، الإرتباط والتنازل بين الوحدات وخبرات التقييم وغيرها من المعلومات التوضيحية التي يمكن أن تسجل في عشرات الصفحات.

¹ - بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 40-42.

5-6 - قائمة المركز المالي:

وتعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والإلتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول).⁽¹⁾

المطلب الرابع: مراجعة عناصر القوائم المالية:

ويتم مراجعة مايلي:²

1 - التحقق من الأصول الثابتة:

تشتمل هذه النقطة على عناصر الاستثمارات (أراضي, تجهيزات الانتاج, تجهيزات اجتماعية, تهيئات وتركيبات), ان هذه العناصر تعتبر قليلة الحركة المحاسبية في المؤسسة كونها تتميز بالدوام لعدة سنوات داخلها عدا تسجيل الاهتلاكات السنوية المقابلة لاستعمالها أو بعض التنازلات التي تخص جزء من عناصرها.

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: مرجع سبق ذكره، ص 37.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي: مرجع سبق ذكره، ص 148-159

وعليه يمكن القول بأن التحقق من هذه العناصر وفحص العمليات خلال الدورة يعتبر بالنسبة للمراجع سهلا مقارنة ببقية العناصر الأخرى، فيقوم بالتحقق منها عبر الآتي:

- **الكمال:** يقوم المراجع في هذا العنصر من التأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية وبالنسبة لكل عنصر تعكس الواقع الحقيقي له، من خلال التحقق من الأرصدة الأولية لكل عنصر كمعدات النقل مثلا والقيام بالمراجعة المستندية والحسابية للتأكد من تسجيل كل الاضافات الجديدة للعنصر وحذف كل التنازلات خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية للحصول على الحكم النهائي للمعلومات المحاسبية المقدمة على العنصر موضوع المراجعة، كما ينبغي أن يتأكد من صحة حسابات الاهتلاكات المقابلة لاستعمال العنصر وتسجيلها، ومدى تحميل كل عنصر للمصاريف المتعلقة به وعدم تحميله للمصاريف الأخرى.
- **الوجود:** يقوم المراجع بالتحقق من الأصول الثابتة التي هي مسجلة في القوائم المالية الختامية، من أنها موجودة فعلا ومستعملة، إذ يتم التأكد من هذا الوجود من خلال مقارنة الجرد الفعلي لهذه الأصول بما هو مسجل فعلا في دفاتر وسجلات المؤسسة.
- **الملكية:** يتحقق المراجع من ملكية المؤسسة للأصول الثابتة المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة والتي هي ظاهرة في القوائم المالية، من خلال فواتير الشراء أو عقود تثبيت ملكية المؤسسة للأصل موضوع المراجعة.
- **التقييم:** يعمل المراجع على التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة، وذلك بالتأكد من صحة التقييم الأولي للأصل من خلال تسجيل ثمن شرائه زائد المصاريف التي تحملتها المؤسسة لقاء الحصول عليه، كما يتحقق من صحة حساب وتسجيل اهتلاكه تبعا للطريقة المحددة (**اهتلاك ثابت، متزايد أو متناقص**) ومراعاة الثبات في طرق الاهتلاك من سنة الى أخرى وطرق التقييم للأصول الثابتة (**التقييم وفقا لسعر السوق أو التكلفة التاريخية**).
- **التسجيل المحاسبي:** يعمل المراجع على التحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة ومرفقة معه، كأن يسجل مثلا المحاسب الحصول على معدات المكتب انطلاقا من الملف الآتي:
 - وصل الطلبية.
 - الفاتورة.
 - وصل الاستلام.
 - وصل التسليم.

في هذا الاطار يكون التسجيل من حساب معدات مكتب الى الحساب دائنوا الاستثمارات بثمان الشراء زائد كل المصاريف المتعلقة بالشراء.

2 - التحقق من المخزونات:

تشتمل المخزونات على كل العناصر التي تمر على المخزن سواء التي تنتجها المؤسسة من منتجات تامة أو نصف مصنعة، أو التي وصلت الى مرحلة معينة من الانتاج عند تاريخ اقفال الدورة المحاسبية أو المشتريات المختلفة للمؤسسة بغية تمويل انتاجها كالمواد الأولية أو البضائع، لذا بات من الواضح على المراجع بذل العناية المهنية اللازمة للتحقق من عناصر المخزون باعتبار الحركة الكثيرة والمستمرة لعناصره من خلال الاتي:

- **الكامل:** تظهر القوائم المالية الختامية معلومات محاسبية حول مخزون اخر المدة لقرائها،لذا يقوم المراجع بالتحقق من أن المعلومات كانت نتيجة لمعالجة محاسبية سليمة مفادها أن كل العمليات المتعلقة بالمخزون تم تسجيله محاسبيا ولم يحذف أو ينسى المحاسب أية عملية ليؤكد بعدها صحة هذه المعلومات المستقاة من النظام المولد لها ومدى تمثيلها لحقيقة العنصر موضوع المراجعة.
- **الوجود:** يسعى المراجع الى التأكد من أن المخزون موجود فعلا على مستوى المخزن وذلك بالوقوف على واقع عملية الجرد وتوجيهها وفق ما تنص عليه التشريعات المعمول بها، كما يعمل على التأكد من أن كل عنصر من عناصر المخزون يوافق التسجيل على القائمة النهائية للعناصر المخزنة، وأن يقوم أشخاص اخرين بعملية الجرد واعداد القائمة النهائية التي ينبغي تأشيرها من طرف شخص مخول له ذلك قانونا.
- **الملكية:** تعتبر عناصر المخزونات داخل المؤسسة ملكا لها الى غاية اثبات العكس، لذا يجب على المراجع أن يتحقق من ملكية المؤسسة للعناصر، انطلاقا من مراجعة العمليات المختلفة والمتعلقة بالمخزون، كما يجب أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارجها.
- **التقييم:** ينبغي على المراجع التأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التحقق من ثبات طرق التقييم المتعلقة بالمخزونات من سنة الى أخرى ، وتبني طريقة واحدة لتقييم المخرجات من المخزونات كطريقة الداخل أولا الخارج أولا مثلا، أو طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة.

- **التسجيل المحاسبي:** يسعى المراجع الى التحقق من أن كل العمليات المتعلقة بالمخزونات تم تسجيلها وفق ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما, وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلا ومرفقة معه.

3 - التحقق من الحقوق والديون:

تعتبر الحقوق والديون وجهان لعملة واحدة من حيث أن الديون تمثل التزاما على المؤسسة اتجاه الغير والعكس صحيح بالنسبة للحقوق, لذلك نستطيع أن نقول بأن الديون هي نتيجة تدفق مادي الى المؤسسة أو تدفق مالي أتى من القروض الطويلة والقصيرة الأجل, أما الحقوق فهي نتيجة تدفق مادي خارج من المؤسسة أو تدفق مالي متمثل في التسبيقات المقدمة من طرفها, أن هذه التدفقات من شأنه أن تترجم العمليات العديدة التي قد تقوم بها المؤسسة, لذلك يجب على المراجع التحقق من الحقوق والديون ومن أرصدهما وكذا مكوناتهما, فالحقوق مثلا تتكون من التسبيقات المقدمة من طرف المؤسسة, حسابات العملاء وحسابات الخزينة, أما الديون فتتكون من الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. يمكن أن يتحقق المراجع من هذين العنصرين من خلال النقاط التالية:

- **الكمال:** تظهر المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة الى مستعملها معلومات حول الديون والحقوق المتعلقة بها من خلال اظهار أرصدة مالية لكل حساب على حدى انطلاقا من تفاعل العمليات المختلفة سواء كانت سلبا أم ايجابا وأخذ الرصيد الأولي لكل حساب, لذا يجب على المراجع أن يتحقق من التسجيل المحاسبي لكل العمليات بغية الوقوف على معلومات محاسبية معبرة.

- **الوجود:** يعمل المراجع على التحقق من الوجود الفعلي للحقوق والديون من خلال القيام بالمقاربات الضرورية بين ما هو مسجل محاسبيا وبين ما هو مسجل عند الغير, كأن يتأكد من صحة رصيد المورد(س) مع ما هو مسجل عنده عن طريق المصادقات التي يتحصل عليها المراجع.

- **الملكية:** ان الحقوق والديون المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة ينبغي أن تتعلق بها فلا يصح تسجيل أي شيء لا تكون المؤسسة طرفا فيه.

- **التقييم:** يستعمل المراجع المراجعة المستندية والحسابية للوقوف على تقييم سليم لحقوق وديون المؤسسة وفق طرق معتمدة للتقييم, كأن يستعمل طريقة التقييم وفقا لسعر السوق أو اعتماد نمط مدروس متفق عليه بين الطرفين سواء كان دائن للمؤسسة أو مدين لها لتقييم الديون والحقوق.

- **التسجيل المحاسبي:** بغية تقديم معلومات محاسبية معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ينبغي أن نعالج البيانات المتعلقة بالعمليات المختلفة للعنصر وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما, وفي هذا الاطار يجب تسجيل الحقوق والديون وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي, وأن يستند هذا التسجيل الى وثائق تبرر العملية والتسجيل.

4 - التحقق من الأموال المملوكة:

ان تفكير المستثمرين بالنشاط والاستثمار في قطاع معين يؤدي لا محالة الى انشاء مؤسسة بشكل قانوني معروف وبعقد تأسيس يضمن حقوق كل الأطراف المساهمة فيها, ففي هذا الاطار يقدم المساهمون أموالهم وتقسّم الى أسهم تكون حصة كل واحد منهم بقدر مساهمته ويحدد في ظلها عدد أسهمه, لذا وجب على المراجع التحقق من أسهم الشركاء وعددها ومن تقييمها بشكل سليم وتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية, وكذا تتبع تداول أسهم المؤسسة في السوق المالية والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة موضوع المراجعة وكذا تخصيص الاحتياطات بما يتفق مع قرارات مجلس الادارة والقانون المعمول به, ففي ظل الذي سبق يمكن سن أحكام عامة للتحقق من الأموال المملوكة هي على النحو الاتي:

- التأكد من العقد الابتدائي والقانون المنظم للمؤسسة موضوع المراجعة لمعرفة رأس المال وأنواع الأسهم (ممتازة, عادية) وحقوق المساهمين من ناحية الربح ورد راس المال.
- الاطلاع على قرارات مجلس الادارة والجمعية العامة بخصوص التخصيص وزيادة أو خفض رأس المال وتعديل حقوق المساهمين.
- فحص المكتتبين في الأسهم ويطلع على جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب والتخصيص والسداد الكلي لهم.
- يتحقق من أن المساهمين قد سدوا ما عليهم اتجاه المؤسسة.
- فحص سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه من حيث عدد وقيم وشهادات الأسهم وكل ما يرتبط بالمساهمين.
- في حالة عدم سداد رأس المال بالكامل يجب أن يظهر ذلك في القوائم الختامية للمؤسسة.

5 - التحقق من النواتج والأعباء:

تعتبر حسابات النواتج والأعباء (حسابات التسيير) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج ويتفاعلها تنتج حسابات النتائج, فتميز هذه الحسابات برصيد أولي يساوي الصفر باعتبار أن رصيد السنة الماضية لا يمكن نقله الى السنة موضوع المراجعة, كون هذه الحسابات تصف أسلوب التسيير المتبنى من طرف ادارة المؤسسة خلال الدورة نفسها. ان التحقق من المعلومات المحاسبية المنطوية في حسابات النواتج والأعباء يكون عن طريق الاتي:

- **الكمال:** ينبغي أن تعبر هذه المعلومات المحاسبية عن كل العمليات المختلفة والمتعلقة بها سواء كانت أعباء أم نواتج, وأن يتم تسجيلها محاسبيا لتدخل ضمن تجهيز البيانات المختلفة والمتعلقة بالحساب, كأن تعالج مجموعة من البيانات التي تتعلق بعمليات بيع مختلفة قامت بها المؤسسة ولم يدرج فيها بيانات أخرى تتعلق بالبيع, فنخلص بعد عملية المعالجة الى معلومات محاسبية لاتعبر عن الوضعية الحقيقية للنواتج, لذا وجب تسجيل كافة النواتج والأعباء وتجهيز كل البيانات المتعلقة بالعنصر في الدورة موضوع المراجعة لإعطاء معلومات محاسبية شاملة عن الوضعية.
- **الوجود:** يعمل المراجع في هذا الاطار على التحقق من أن النواتج والأعباء تتعلق مباشرة بالمؤسسة, أي أن تكون طرفا فيها, ويكون ذلك باستعمال المراجعة المستندية من حيث أن لكل عملية مستند تقوم عليه وأن يتأكد من الوجود الفعلي للعملية.
- **التقييم:** تظهرالنواتج والأعباء بأرصدة نهائية في القوائم المالية الختامية, لذلك ينبغي على المراجع أن يتحقق من صحة تقييمها من حيث تبويبها وصحة معالجتها وتقييمها وفقا لطرق واضحة وثابتة من سنة الى أخرى.
- **التسجيل المحاسبي:** يسعى المراجع الى التحقق من سلامة تسجيل الأعباء والنواتج والنقيد بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً, اذ يجب تسجيل الأعباء والنواتج حال وقوعها وفقاً للمستند المدعم لذلك ولا ينتظر المحاسب تسوية الدين أو الحق بالنتائج عن العملية في الدورة موضوع المراجعة التهامي

خاتمة الفصل:

تلعب المراجعة الخارجية دوراً هاماً في المؤسسات، ويتوقف نجاح هذا الدور على قيام المراجع بعمله على أكمل وجه من خلال بذل العناية المهنية اللازمة في عملية التدقيق والفحص من أجل إعداد التقرير

النهائي، كما على المؤسسة بناء نظام محاسبي فعال من أجل توليد معلومات محاسبية ذات مصداقية وجودة عالية لتعبر تعبيراً عادلاً، وصادقاً عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة حتى يتمكن المستخدمون من الإعتماد عليها بدرجة كبيرة. ومن خلال ما عرضناه ضمن هذا الفصل حاولنا الاجابة عن الاشكالية المطروحة في تمهيد الفصل، حيث يظهر دور المراجع الخارجي في اضافة الجودة والمصداقية على المعلومات المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، من خلال عملية الفحص والمراقبة التي يقوم بها وكذلك وضعه لمجموعة من الاقتراحات والنصائح التي يرى أنها تساهم في تحسين المعلومات المحاسبية.



تمهيد:

إن ظهور المراجعة كان نتيجة لتطور البيئة الإقتصادية وتوسع المؤسسات حيث أصبحت أهميتها كبيرة لما لها من دور في إطلاع أصحاب المؤسسات على كل ما يجري داخلها من جهة ولما لها من دور كبير في تحسين أداء المؤسسة واستمراريتها وتطورها من جهة أخرى، ويتطلب الأمر وجود مراجع خارجي يختص بهذا الوظيفة يكون مكلف من طرف الجمعية العامة من أجل القيام بمهامه التي يقدمها في شكل تقرير مكتوب إلى الجهات التي قامت بتعيينه، ومن خلال هذا الفصل سنحاول اسقاط الجانب النظري على الواقع ومحاولة معرفة درجة تأثير المراجع الخارجي على المعلومة المحاسبية بمؤسسة الاسمنت حامة بوزيان بقسنطينة، حيث سيتم التطرق الى تقديم للمؤسسة محل الدراسة وهيكلها التنظيمي وكذا عرض واقع المراجعة الخارجية بالمؤسسة، وأيضا معينة تقرير محافظ الحسابات لسنة 2011.

المبحث الأول: تقديم لمؤسسة الاسمنت حامة بوزيان

في هذا المبحث سنتحدث بصفة عامة حول مؤسسة الاسمنت الموجودة بحامة بوزيان وذلك من حيث التأسيس و رأس المال و غيرها...

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة:

نظرا لحاجة الجزائر الملحة لمادة البناء باعتبارها مادة أساسية وضرورية كان لابد من إقامة هياكل عمرانية التي تعرف نقص كبيرا، وبحكم أنّ الجزائر تزخر بإمكانيات كبيرة من المواد الأولية فكرة إقامة مركبات الإسمنت وكان العائق الوحيد هو النقص الملموس في الميدان التكنولوجي لهذا فكر المسؤولون في طلب المساعدة من الخارج.

وأوكلت المهمة إلى مؤسسة فرنسية تسمى "creusoloire" سنة 1971. وهذه المؤسسة مختصة في إقامة مثل هذه المصانع، فعملت هذه الأخيرة على مساعدة المؤسسة الوطنية لمواد البناء قصد إنجاز مؤسسة جديدة بقسنطينة. بدأت العملية الإنتاجية في شهر فيفري سنة 1982 تحت غطاء المؤسسة الوطنية لمواد البناء، وبعدها جاء المرسوم رقم 33382 المؤرخ في 1988/10/30 حيث تم ضم هذه المؤسسة إلى المؤسسة الجهوية للشرق التي انبثقت بدورها من المؤسسة الوطنية الأم وذلك بعد إنقسام هذه الأخيرة إلى عدة مؤسسات جهوية في إطار التسيير الذاتي للمؤسسات.

تتكون المؤسسة الجهوية للشرق من خمسة مؤسسات للإسمنت ومشتقاته:

- مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان (قسنطينة) SCHB.
- مؤسسة الإسمنت حجار السود (سكيكدة) SCHS.
- مؤسسة الإسمنت لعين كبيرة (سطيف) SCIMAT.
- مؤسسة الإسمنت لتبسة (تبسة) SCT.

وفي سنة 2010 تم إعادة هيكلة أخرى قامت من خلالها السلطات العمومية بوضع كل مؤسسات الإسمنت في الجزائر في نفس المجمع حيث يضم 23 فرع ومقره الجزائر العاصمة.

المطلب الثاني: التعريف بمؤسسة الاسمنت حامة بوزيان:

يمكننا التعرف على المؤسسة من خلال الآتي:

1- نظرة عامة حول المؤسسة:

بدأ العمل في مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان بقسنطينة سنة 1982 تحت غطاء المؤسسة الوطنية لمواد البناء، لكن تم تدشينه رسميا سنة 1983 ليأخذ الإسم الذي هو معروف به الآن أي مؤسسة الإسمنت لحامة بوزيان -جواد الطاهر-.

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

وفي ما يلي جدول يوضح معطيات حول المؤسسة.

جدول رقم 02 : معلومات حول المؤسسة.

| التسمية | مؤسسة الإسمنت لحامة بوزيان -جواد الطاهر- |
|---------------|--|
| رأسمال | 220000000 دج |
| طاقة الإنتاج | 1000000 طن سنويا |
| تاريخ الإنشاء | 1982 |
| هاتف/فاكس | 031906814/031906680 |
| المقر | ص ب 174 حامة بوزيان، قسنطينة |
| قطاع النشاط | مواد البناء |
| المنتجات | نوعين من الإسمنت: CPJ-CEM II/A 42.5 |

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

2 - الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

تتقسم المديرية العامة للمؤسسة إلى مصالح إدارية، ومصالح تقنية متمثلة في الهيكلين التنظيميين الآتيين:

وتعرف مختلف المصالح الإدارية فيما يلي:

- * **مصلحة الأمانة:** وهي مسؤولة عن مختلف وثائق المؤسسة وتعتبر بمثابة أرشيف المؤسسة.
- * **مصلحة المنازعات:** تهتم بدراسة كل ملفات المنازعة الإدارية والفصل فيها.
- * **مصلحة الموارد البشرية:** تختص في كل ماله علاقة مباشرة بالعمال وتضم:
 - تسيير المستخدمين: وتهتم بتسيير العمال وتصرفاتهم.
 - الوسائل العامة: وهي المسؤولة عن مختلف وسائل المؤسسة ومستلزماتها من الآلات.
 - مصلحة الأشغال الملحقة: و المتمثلة في بعض أعمال المؤسسة مثل تنظيف الإدارات، مطعم المؤسسة... الخ.
 - مصلحة الشؤون الاجتماعية: وتهتم بالعمال من جهة الضمان الاجتماعي، حوادث العمل، الأجور.

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

*مصلحة المالية والمحاسبة: تختص في كل ماله علاقة بالمحاسبة ومالية المؤسسة وهي تعمل على تطبيق السياسة المالية للمؤسسة وتضم في جعبتها:

- مصلحة المحاسبة العامة: وهي التي تسجل مختلف عمليات المؤسسة من عمليات البيع، الشراء.
 - مصلحة المحاسبة التحليلية: وهي مسؤولة عن مختلف العمليات الخاصة بها ومن بينها تحديد سعر تكلفة المواد الأولية المستعملة (الكلس،الصلصال) وذلك من أجل تزويد المحاسبة العامة بها.
 - مصلحة الميزانية: وتقوم بإنجاز مختلف ميزانيات المؤسسة.
- *المصلحة التجارية: حيث تعمل على تنفيذ السياسة المؤسسة الخاصة بعملية بيع الاسمنت وتضم:
- مصلحة الفواتير: تقوم بجمع مختلف فواتير البيع و الشيكات.
 - مصلحة البرمجة: تقوم ببرمجة عملية البيع و تحديد الكميات التي تباع.
 - مصلحة التوزيع: وتقوم بعملية شحن الشاحنات بأكياس الاسمنت أو ملئ صهاريج الشاحنات الخاصة بالاسمنت.

*مصلحة الأمن: تعمل على الحفاظ على الأمن داخل المؤسسة وتطبيق النظام الداخلي على كافة العمال الموجودين بالمؤسسة وكذا السهر والحفاظ على الأمن الصناعي للمؤسسة وتضم :

- مصلحة الوقاية: وهي المسؤولة على الأمن العام للمؤسسة.
- مصلحة التدخل: وهي مسؤولة عن أي تجاوزات خطيرة داخل المؤسسة.

أما الهيكل التنظيمي للمديرية التقنية ف جاء كمايلي:

تعرف مختلف المصالح التقنية فيما يلي:

***مصلحة الصيانة:** هي المسؤولية عن صيانة كل الآلات الموجودة بالمؤسسة وتتكون من:

- مصلحة أجهزة المراقبة.
- مصلحة إزالة الغبار.
- مصلحة صيانة الكهرباء.
- مصلحة آلات منطقة تكسير.
- مصلحة آلات منطقة الناقلات.
- مصلحة آلات منطقة الطحن.
- مصلحة آلات منطقة الطهي.
- مصلحة منطقة الطحن.
- مصلحة آلات التوزيع.

*مصلحة الإنتاج: تعمل على تطبيق المبادئ العلمية في إنتاج الاسمنت ومراقبة نوعيته وتضم:

- مصلحة المنهجية: و تقوم بتقدير الكمية الواجب إنتاجها من أجل تنفيذ الميزانية التقديرية.
- مصلحة التصنيع: تقوم بإنتاج الاسمنت و إخراجها في شكله النهائي.
- مصلحة المراقبة النوعية: وتقوم بمراقبة نوعية الاسمنت داخل المخبر.

*مصلحة الدراسات و الأبحاث: تهتم بدراسة ومتابعة الاستثمارات وإعادة تجديدها وتضم :

- مصلحة الميكانيك: وهي مسؤولة عن مختلف الوسائل الميكانيكية.
- مصلحة الكهرباء: وتقوم بالتحكم في الطاقة الكهربائية داخل المؤسسة.

*مصلحة التموين: مهمتها تطبيق سياسة الوحدة في ما يخص تموين وتسيير المخزن خاصة من قطاع الغيار لتفادي تعطيل العمليات الإنتاجية بسبب تعطل الآلات في أثناء الصيانة، وتتكون مصلحة التموين من مصلحتين فرعيتين هما:

- مصلحة تسيير المخزون: تعمل هذه المصلحة على المراقبة والمتابعة اليومية لعمليات الدخول والخروج لمختلف الأصناف وكذا إعداد طلبيات التموين في الوقت المناسب وهدفها الرئيسي التسيير الحسن والعلمي للمخزن وتجنب حالات النفاذ قدر الإمكان وتظم قسمين هما:

✓ قسم التسيير.

✓ قسم التخزين.

- مصلحة المشتريات: مهمتها هي القيام بمختلف عمليات الشراء سواء من داخل أو خارج الوطن وهي مقسمة إلى قسمين:

✓ مشتريات محلية.

✓ مشتريات خارجية.

2-2-1- مصلحة المواد الأولية: هي المسؤولة عن توفر المواد الأولية اللازمة لإنتاج الاسمنت

وتضم :

- مصلحة العتاد المتحرك: وتتمثل في بعض المعدات تستعملها في عملية الإنتاج مثل الكرات الحديدية التي تستعملها لطحن بعد الطهي.

- مصلحة استغلال المحجرة: و المتمثلة في المواد الأولية التي تستخرجها من أجل الإنتاج.

مصلحة الإعلام الآلي: وتقوم بإعداد البرامج الآلية التي بحاجة إليها المؤسسة و تصليح الأجهزة وهذا نتيجة التطور المتزايد للتقنيات التي تتطلب معالجة خاصة فان الإعلام الآلي يملك مكانة مهمة في الوحدة، إذ يسمح

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

بواسطته الاستعمال الحسن للوقت والمعلومات التي تتوفر بالوحدة إذ تعتبر الأداة الفعالة في معالجة مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة كعمليات الشراء والبيع و كشوفات الأجور.....الخ.

2-امكانيات المؤسسة:

للمؤسسة امكانيات معتبرة نلخصها فيمايلي:

2-1الإمكانيات الطبيعية والجغرافية:

تترع مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان على مساحة تقدر بـ 29 هكتار وهي تحتل موقعا جغرافيا جيدا، حيث أنها تبعد عن قسنطينة بـ 9 كم وتعلو عن مستوى البحر بـ 525م، كما أنها تقع على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين قسنطينة وسكيكدة، وخط السكة الحديدية الرابط بين قسنطينة، عنابة، سكيكدة، وجيجل، أما المواصلات الجوية فهذا الأخير لا يبعد كثيرا عن مطار محمد بوضياف الدولي.

إن ما يميز مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان هو احتلالها لموقع يسمح لها بالإستفادة من المواد الأولية اللازمة لصنع الإسمنت والتي تزرخ بها هذه المنطقة، حيث أنها تبعد بـ 2 كم عن المنجم -جميل صالح- هذا الأخير يضمن التموين لمدة قد تصل إلى 50 سنة، كما تتوفر المنطقة على منجم كلس تبلغ مساحته 129 هكتار وآخر لمادة الصلصال بمساحة تقدر بـ 138 هكتار.

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

أما فيما يخص الطاقة الكهربائية فيتم تغذية المؤسسة عن طريق خطين كهربائيين تقدر طاقتهما بـ 60 كيلو فولت، ونظرا للإستهلاك الجذ مرتفع للغاز الطبيعي لهذه الوحدة تم تمويل الفرن بأنبوب مباشر. كما أن المؤسسة تتزود بالماء من منبع حامة بوزيان 100 متر مكعب في الساعة.

2-2-الإمكانات البشرية:

مؤسسة إسمنت حامة بوزيان مكونة من إطارات وعمال ذات الكفاءة المهنية العالية والدليل على ذلك ديمومة هذه المؤسسة وتحقيقها لنتائج جيدة، كثيرا في التنمية المحلية بتوظيفها لليد العاملة المحلية بحيث إنها مكونة من 316 عامل وهم موزعون حسب الجدول الموالي:

جدول رقم 03 :الإمكانات البشرية للمؤسسة

| إطار سامي | إطار عادي | مسؤول فرع | عامل عادي | المجموع |
|-----------|-----------|-----------|-----------|---------|
| 38 | 36 | 116 | 126 | 316 |

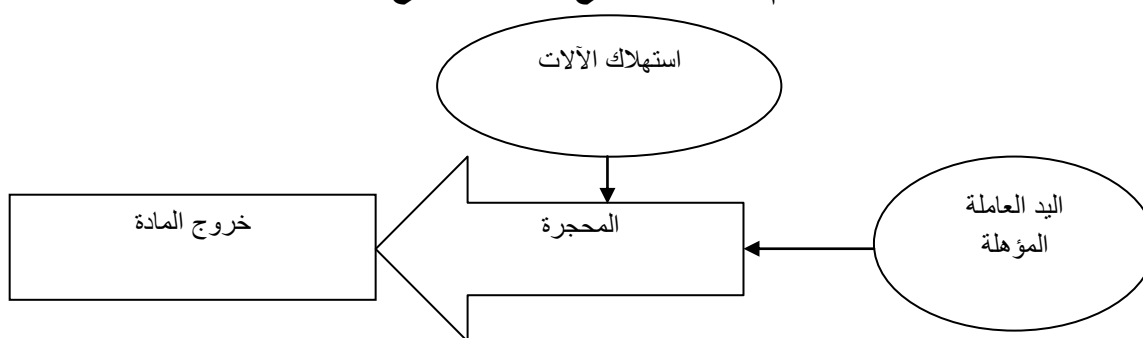
المصدر: مصلحة الموارد البشرية.

3- عرض الأقسام الرئيسية للمؤسسة:

وتتكون من ستة أقسام وهي كالاتي:

القسم الأول المحجرة: يتم منه استخراج المادة الأولية وهي مادتي الكلس والصلصال، وهذا بآلات خاصة في المنجم والمادة المتفجرة، وبعد عملية التفجير تحمل تلك الصخور الكبيرة الحجم عبر آلات أو رافعات وهذا لنقلها إلى المركز الموالي.

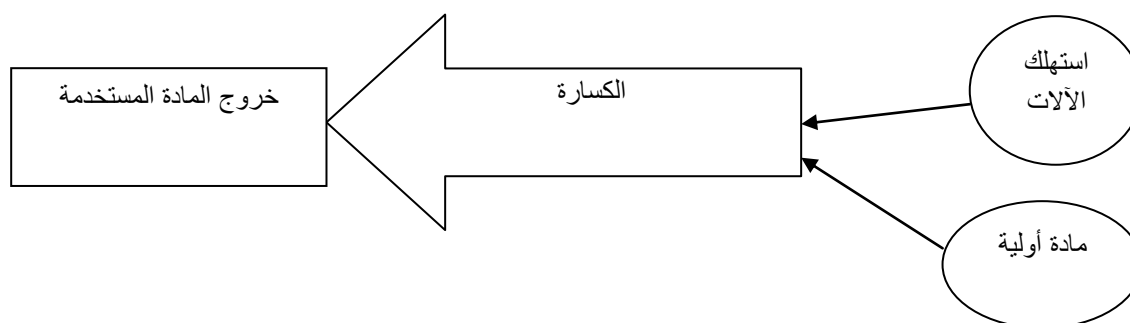
الشكل رقم 04 : يوضح كيفية استخراج المادة الأولية.



المصدر دائرة الإنتاج.

القسم الثاني: الكسارة: وهي عبارة عن آلة ضخمة لها قدرة تكسير حوالي 200 طن/سا من المادة الأولية والمتمثلة من خليط حيث يصبح الخليط عبارة عن حصى، ثم يصب هذا الحصى في البساط المتحرك حيث يقدر طول البساط الأول بـ: 540 متر والبساط الثاني يقدر طوله بـ: 240 متر إلى أن يصل إلى محطة التجانس وهي على شكل مخزن مغطى تقدر مساحته بحوالي 1540 متر مربع تحتوي على جزئين متساويين يضم كل واحد منها 3500 طن وهذا عن طريق جهاز تفريغ قدرته حوالي 350 طن/سا وهذا للوصول إلى الكلس 70% إلى المركز الذي ينتج المادة المتجانسة بإضافة مادة الحديد.

الشكل رقم 05 : يوضح كيفية الحصول على المادة المتجانسة.

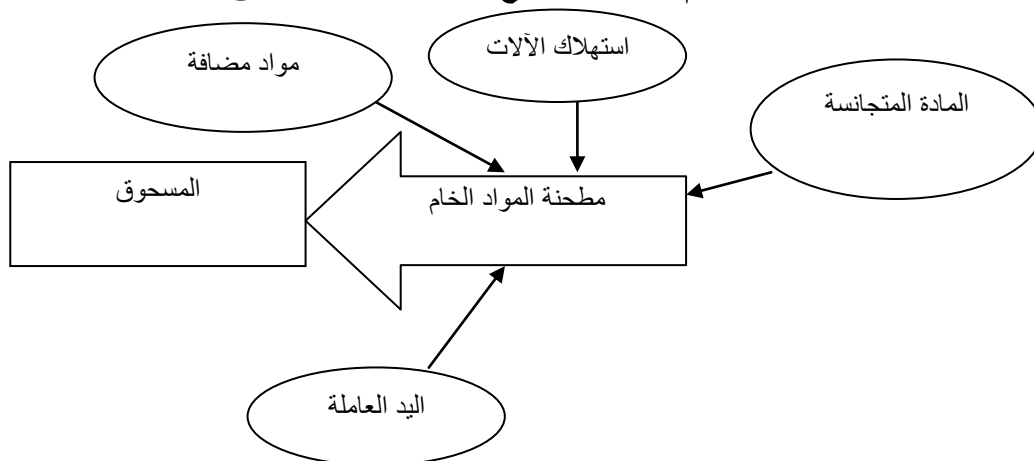


المصدر: دائرة الإنتاج.

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

القسم الثالث: مطحنة مواد الخام: من الكسارة أحادية الدوران وآلة سحق أحادية الغرفة لها فتحة إخراج واحدة ذات سحق مقوماتها ب: 600 كيلو واط بها مجموعة تحكم للتدخل المركزي قدره 3600 كيلو واط أما المطحنة فبقدره طحن حوالي 1000 طن والمادة الناتجة هنا تسمى بالمسحوق.

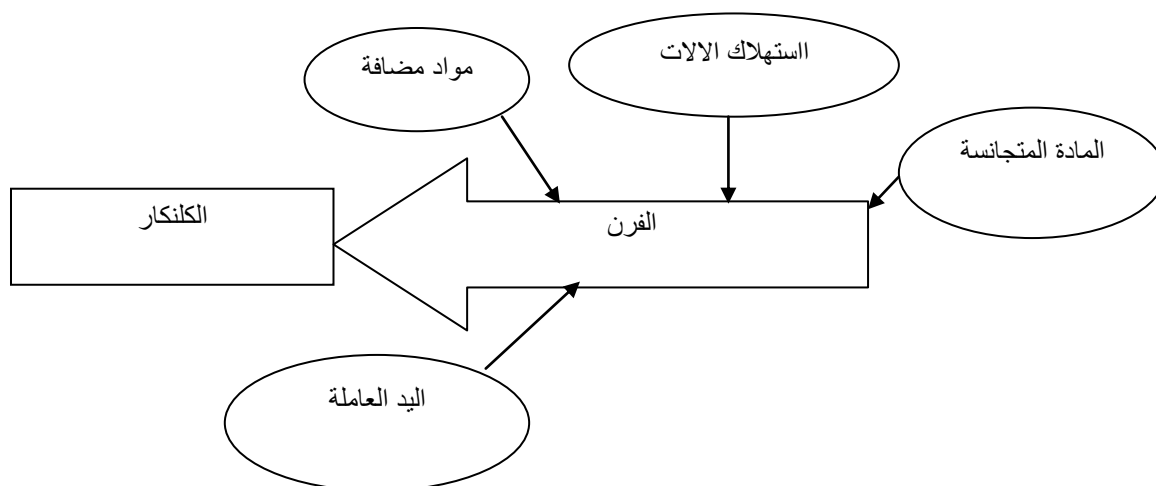
الشكل رقم 06 : يوضح كيفية طحن المسحوق.



المصدر: دائرة الإنتاج.

القسم الرابع: الفرن: التسخين للمسحوق ويتكون من خطين متوازيين ذو أربع طوبق دورانية يليها الفرن الدوار الذي تصل حرارته القصوى 6000 درجة وله قدرة إخراج 3000 طن يوميا حيث يصل طوله 90 متر وقطره إلى 5.7 متر ومبرد الكنكار المستوي الذي يعمل على التبريد وبه مضخة نزع الغبار بواسطة مصفاة الحصى، تم تليها تخزين الكنكار المستوي وهي عبارة عن مساحة مغطاة تقدر ب: 7990م².

الشكل رقم 07 : شكل يوضح كيفية شوي الكنكار.

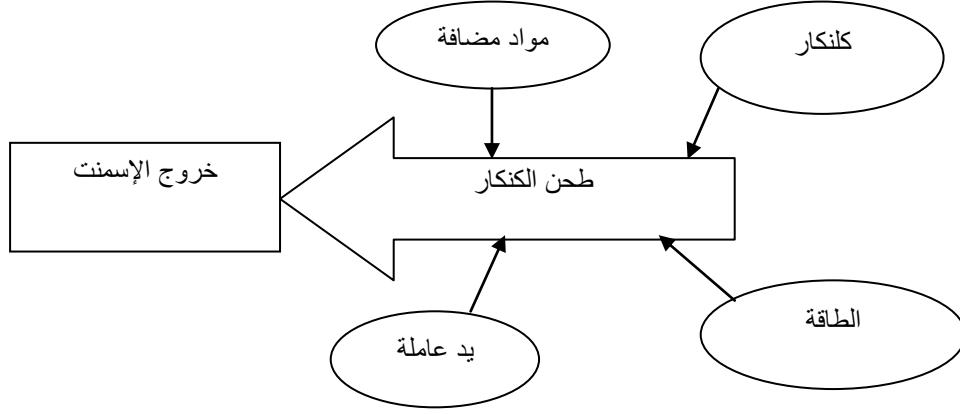


المصدر: دائرة الإنتاج.

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

القسم الخامس: طحن الكنكار: كسارة أحادية الدوران وآلة سحق أحادية الغرفة لها فتحة إخراج واحدة ذات سحق مقوماتها 600 كيلو واط وبها مجموعة تحكم التدخل المركزي بمحرك قدرة 3600 كيلو واط أما المطحنة لها قدرة طحن حوالي 10000 طن والمادة الناتجة تسمى بالمسحوق.

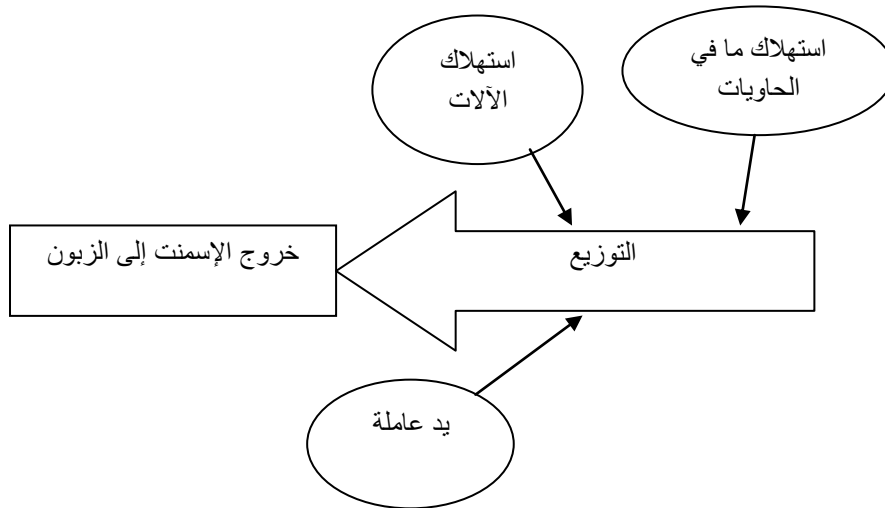
الشكل رقم 08 : شكل يوضح كيفية طهي الكنكار.



المصدر: دائرة الإنتاج.

القسم السادس: التوزيع: مركز الشحن يتكون من أربعة مخارج للأكياس المشحونة عن طريق البر ومخرجين للإسمنت دون تغليف ومخرجين للسكة الحديدية ويتكون من الحاويات للإسمنت بسعة 10000 طن للوحدة وأربع آلات لتعمير الأكياس قدرتها 2200 كيس/سا أي ما يعادل 1100 طن/سا.

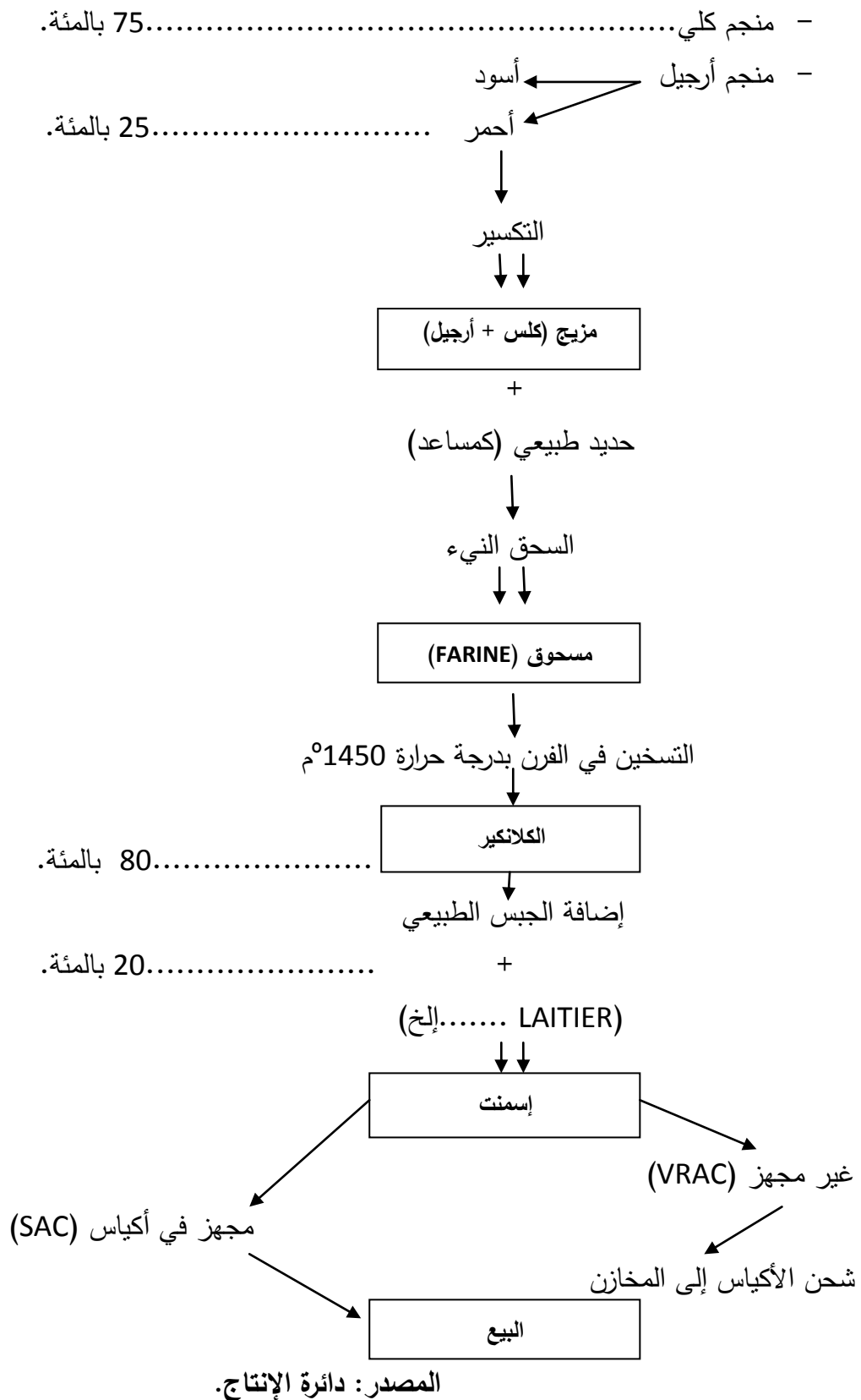
الشكل رقم 09 : شكل يوضح كيفية التوزيع.



المصدر: دائرة الإنتاج.

وفيما يلي مراحل إنتاج الإسمنت في الشكل الموالي:

الشكل رقم 10: شكل يوضح مراحل إنتاج الإسمنت.



الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

المبحث الثاني: واقع المراجعة الخارجية والمعلومة المحاسبية:

سيتم التطرق فيه إلى المراجعة الخارجية في المؤسسة وكيفية إنتاج المعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: واقع المراجعة الخارجية:

تعتمد مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان على المراجعة الخارجية لحساباتها، وذلك حسب القانون الأساسي لها، وذلك عن طريق محافظ حسابات الذي يتم تعيينه من طرف الجمعية العامة، ولكن بعد سنة 2010 تم صدور قانون ينص على أنه يجب على المؤسسات إعلان مناقصة في الجريدة لإستقبال عروض محافظي الحسابات، وكل هذا يتم وفق دفتر شروط معين تحدده المؤسسة من أجل إختيار أفضلهم، وفيمايلي جدول يبين كيفية تنقيط محافظي الحسابات.

جدول رقم 04: كيفية تنقيط محافظي الحسابات.

| النقاط | المعايير | الرقم |
|--------|-------------------|-------|
| 30 | القدرات المهنية | 1 |
| 20 | المسار الأكاديمي | 1.1 |
| 10 | خبير محاسبي | 1.1.1 |
| 10 | شهادة جامعية | 2.1.1 |
| 10 | المسار المهني | 2.1 |
| 03 | وظيفة إدارية | 1.2.1 |
| 03 | مسؤول المالية | 2.2.1 |
| 02 | التدقيق | 3.2.1 |
| 01 | الدراسات والتنظيم | 4.2.1 |
| 01 | الخبرة المهنية | 5.2.1 |
| 40 | المنهجية المقترحة | 2 |

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

| | | |
|----|------------------------------------|-------|
| 20 | عدد عهديات مراجعة الحسابات المنجزة | 1.2 |
| 12 | في مجال مواد البناء | 1.1.2 |
| 08 | في مجالات أخرى | 2.1.2 |
| 05 | أعمال أخرى | 2.2 |
| 03 | تدقيق ومراجعة الحسابات | 1.2.2 |
| 02 | دراسات وتنظيم | 2.2.2 |
| 15 | الإمكانات الشخصية | 3.2 |
| 05 | داسي محاسبي معتمد | 1.3.2 |
| 04 | خبير محاسبي بشهادة | 2.3.2 |
| 03 | خبير محاسبي | 3.3.2 |
| 02 | مراجع ومحاسب ذو خبرة | 4.3.2 |
| 01 | مراجع ومحاسب متربص | 5.3.2 |
| 70 | المجموع | |

المصدر: مستخلص من دفتر شروط المؤسسة.

بعد تنقيط جميع محافظي الحسابات يتم إختيار الذين تحصلوا على 60 نقطة فما فوق للمرور إلى المرحلة الموالية والتي يتم فيها تنقيطهم مرة أخرى على أساس الأجرة وتكون بـ 30 نقطة والذي يكون صاحب أدنى أجر يتحصل على 30 نقطة والأعلى أجرة يتحصل على أقل من 30 نقطة ثم يتم جمع النقاط التي تحصلوا عليها في المرحلتين السابقتين من أجل إختيار أحسنهم ويكون ذلك من طرف الجمعية العامة، التي تعينه لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب رأي الجمعية العامة، كما يحدد دفتر الشروط كذلك المهام التي سيقوم بها محافظ الحسابات والمتمثلة في النقاط التالية:¹

¹ مستخلص من دفتر شروط المؤسسة

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

- المصادقة على أن الحسابات السنوية صحيحة، وصادقة، وتعكس صورة الواقع المالي الصحيح للمؤسسة.
- يتحقق من دقة المعلومات والبيانات للحسابات السنوية الواردة في تقرير الإدارة.
- إعطاء رأي في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية التي اعتمدها مجلس الإدارة.
- تقييم حالة إبرام الصفقات بين المؤسسة محل المراجعة مع المؤسسات الأخرى، التي يكون فيها الإداريين والمسيرين لديهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في ذلك.
- إعلام المسيرين الرئيسيين والجمعية العامة بأي نقص قد يعرض استمرار المؤسسة للخطر.
- أعمال محافظ الحسابات تقدم نتائجها للمؤسسة في:
 - * تقرير المصادقة مع تحفظ أو من غير تحفظ، على إنتظام وعدالة، ومصادقية المستندات السنوية.
 - * تقرير خاص حول الإتفاقيات المبرمة.
 - * تقرير حول تفاصيل الخمس مكافآت الأعلى.
 - * تقرير خاص حول الميزات الخاصة الممنوحة لموظفي المؤسسة.
 - * تقرير خاص حول تطور النتيجة للخمس سنوات الأخيرة.
 - * تقرير خاص في حالة ملاحظة خطر يهدد إستمرارية المؤسسة.

المطلب الثاني: إنتاج ودوران المعلومة المحاسبية:

نظرا لإتساع نشاط المؤسسة وتعدد عملياتها اليومية أصبح من الصعب فهم وتتبع نظامها المحاسبي بشكل جيد، ومن أجل تتبع وفهم دوران المعلومات والوثائق المحاسبية داخل المؤسسة سيتم تتبع سير دورتي المشتريات والمبيعات.

1 - دورة المشتريات:

يقوم رؤساء الأقسام والمصالح والمسؤولون عن المخازن بتقديم طلبات الشراء إلى قسم التموينات وبدوره يقوم بتقديمه إلى مصلحة المشتريات ومعالجة طلبات الشراء.

ولمصلحة الشراء فرعين:¹

- فرع المشتريات من الداخل.
- فرع المشتريات من الخارج.

¹ مصلحة المشتريات

1.1 إجراءات الشراء من الداخل:

إذا ما توفرت السلعة المطلوبة في السوق المحلية فالمؤسسة مجبورة على الشراء من السوق المحلية وبذلك تتبع الخطوات التالية:

- * يقوم الرؤساء بوضع الطلب.
- * يتأكد رئيس قسم الشراء من الطلب (شراء من الداخل أو الخارج).
- * يعطي رئيس القسم الأمر ببدء الإجراءات.
- * يقوم المستخدم بمراسلة ثلاث موردين للسلعة نفسها ويطلب منه إطلاعهم على الأسعار أو ما يسما بوصول الطلب السعر ويكون فيه (أجل التسليم، طريقة التسديد، تكاليف النقل)، ويرد عليه المورد بفاتورة شكلية تحتوي على الكميات والنوعيات والأسعار.
- * بعد الرد يقوم هذا المستخدم بوضع الجدول الإختياري من أجل إختيار أفضل الموردين من حيث السعر، ولكن ليس السعر وحده هو المهم وإنما أجل التسديد أيضا مهمة بالنسبة إلى القائم على عملية الشراء ويحتوي هذا الجدول على ما يلي:

- تعريف المورد.
- إسم السلعة.
- الكمية المطلوبة.
- السعر الوحدوي.
- المبلغ الإجمالي.
- أجل التسليم.
- نوعيّة الصنف.
- إمضاء المعنيين بالأمر (الرئيس المدير العام للمؤسسة، رئيس قسم المشتريات).
- وبعد التأكد من السلعة يرسل إلى المورد الذي تم اختياره قبول الإختيار مرفوق بالوثائق التالية:
- طلب الشراء.
- طلب السعر.
- الفاتورة الشكالية.
- * وتكون طريقة الدفع هنا حسب المفاهمة ، أي بعد إستلام السلعة مباشرة أو قبل.
- * وسيلة النقل هنا أيضا حسب الإتفاق أي على المؤسسة كما يمكن أن تكون على المورد.

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

* عند إتمام عملية الشراء ووصول السلعة (الإستلام) تستلم البضاعة من طرف المخازن، ويقوم قسم المشتريات بتحرير وثيقة (Bon a Payer) ممضي من طرف رئيس قسم التموينات، رئيس مصلحة التخزين، متضمنة البيانات التالية:

- الرقم وتاريخ الوصول.
- سعر المادة.
- إسم المورد.

هذا الأخير لا يحرر إلا إذا وصل (وصل الدخول) وكذا الفاتورة إلى قسم الشراء وبعد هذه الإجراءات يتم تحويل وصل الدخول وكذا الفاتورة مع وصل الدفع إلى مصلحة المحاسبة والمالية لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

2.1 إجراءات الشراء من الخارج:

في بعض الأحيان وبحكم عدم توفر كل الأصناف التي تطلبها المؤسسة في السوق المحلية، تلجأ إلى الشراء من الخارج، وسيتم شرح بعض الإجراءات الشراء لتمثالها من إجراءات الشراء من السوق المحلية مثل:

- * وضع طلب الشراء.
- * التأكد منه.
- * إعطاء الأمر ببدأ العمل.
- * مراسلة المورد عن طريق الفاكس.
- * عند الرد يرسل العرض إلى المصلحة المعنية أي التي قدمت الطلب للتأكد من السلعة إلا أن المؤسسة تضيف بعض الإجراءات في حالة الشراء من الخارج وهذا بحكم بعد المورد عليهم وهي:
- * في غالب الأحيان تكون المؤسسة في صدد التعامل مع مورد واحد وهو صاحب السلعة الأصلي أي المستخدم، ويقوم مباشرة بمراسلة المورد متجاهل جدول الإختيار.
- * تتعامل المؤسسة في حالة الشراء من الخارج بالقرض الوثائقي في حالة التسديد أي يكون البنك هو حلقة الوصل بين المؤسسة والمورد أو البنك لا يقوم بتسليم النقود إلى بنك المورد إلا إذا تم وضع السلعة في الباخرة أو وسيلة النقل المتفق عليها فتعطي المؤسسة الأمر بتحويل الأموال عن طريق ما يسمى رسالة القرض.
- * يكون الإتفاق مسبقاً عن الوجهة التي سيتم فيها استلام البضاعة (ميناء سكيكدة، أو عنابة وفي بعض الحالات جيجل).

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

* لمصلحة الشراء من الداخل مستخدم يسمى مستخدم العبور وهو الذي يقوم باستلام البضاعة من الميناء.

* تكون وسيلة النقل من الميناء إلى المؤسسة على حساب المؤسسة هذه هي مجمل الإختلافات بين الشراء من الداخل والخارج أما باقي الإجراءات فهي نفسها إلى حين دخول البضاعة إلى المخزن.

2 - دورة المبيعات:

وهناك نوعين من المبيعات هما:¹

1.2 الإجراءات الخاصة بالإسمنت في الأكياس:

يمكن للزبون فتح رصيد بنكي وبهذا التسديد عن طريق شيك أو التسديد المباشر نقدا عند الصندوق، ويحرر أثناء هذه العملية 4 نسخ من نسخة الدفع (**Bon de Commande**) توزع هذه التقسيمات كما يلي:

- الأصلية + نسخة أخرى تقدم إلى مصلحة التوزيع.

- نسخة تبقى في مكتب القابض المحاسب.

- نسخة تسلم لمكتب الشحن.

عندما يقدم سائق الشاحنة النسخ الثلاث من قسيمة الدفع تقدم له قسيمات أخرى يكون محدد فيها

عدد الأكياس والوزن ونوع الإسمنت وهي توزع كما يلي:

- نسخة تسلم إلى مكتب الشحن.

- نسخة تسلم إلى معبئ الأكياس.

- نسخة تسلم إلى المكتب الموجود في مخرج المؤسسة (للقيام بعملية المراقبة).

2.2 الإجراءات في حالة الإسمنت بالجملة (VRAC):

على غرار الطريقة الأولى يمكن للزبون إقتناء الإسمنت عن طريق الجملة باستعمال الشاحنات

الخاصة بذلك وفي هذه الحالة أيضا يتم إتباع إجراءات التي سيتم تلخيصها فيمايلي:

يتم وزن الشاحنة قبل وبعد الشحن لتحديد الوزن الصافي للإسمنت المعبئ، ويتحصل سائق الشاحنة

(أو الزبون) على وصل محدد فيه الوزن الصافي للإسمنت المعبئ، ويقوم بتقديم هذا الأخير برفقة قسيمة

الدفع إلى مسؤول مكتب الشحن الذي يحرر ويسلم له وثيقة دفع أخرى لكن هذه المرة وعلى عكس طريقة

الشراء بالأكياس لا يتم تحديد عدد الأكياس.

¹ -المصلحة التجارية

3. معالجة المعلومة المحاسبية:

تتميز مؤسسة الإسمنت بتنظيم محكم في إنتاج المعلومات المحاسبية ومعالجتها، حيث ولضمان السير الحسن لنشاط المؤسسة تسهر على جمع الكم الهائل من البيانات والمعلومات ومعالجتها من خلال استلام مختلف الوثائق اللازمة والمرتبطة بنشاط المؤسسة بالإعتماد على نظام المعلومات المحاسبي المطبق من طرفها لتسيير مختلف دورات نشاط المؤسسة، حيث يتم إعداد مختلف العمليات المالية وصولاً إلى التقارير والقوائم المالية الضرورية بمساعدة مجموعة من برامج الإعلام الآلي المطبقة داخل المؤسسة لتسهيل عملية إنتاج ودوران المعلومات المحاسبية بين مختلف الدوائر، ومن بين هذه البرامج برنامج (Sys Net)، حيث تم إعماله بعد صدور قانون تطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد (SCF)، حيث وجب على المؤسسة تغيير برنامجها القديم ببرنامج جديد يتماشى مع هذا النظام الجديد، وبالتالي قامت مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان بشراء هذا البرنامج المسمى (Sys Net) سنة 2010، والذي يعتمد في المحاسبة العامة وهو الذي يقوم بإعداد مختلف التقارير.

المبحث الثالث: معاينة وفحص تقرير محافظ الحسابات لسنة 2011:

إن القانون الأساسي لمؤسسة الإسمنت حامة بوزيان، يفرض عليها القيام بالمراجعة الخارجية لحساباتها، يمثلها (محافظ الحسابات) لما تقدمه من خدمات تساعد المؤسسة للوصول إلى معلومات ذات مصداقية وجوده عالية والتي تعتبر وسيلة إثبات لمختلف الجهات المتعاملة معها، وتقوم المراجعة الخارجية بالمؤسسة وفقاً لمعايير متعارف عليها وتوفر كل شروط عمل المراجع الخارجي، وضمان الإستقلالية في أداء مختلف المهام الموكلة إليه لإبداء رأي فني محايد، والمراجع يأتي مرتين كل عام، الأولى في غالبية الأمر سبتمبر أين يقوم بـ:

- مراجعة الميزانيات، وتقييم تطبيق المعايير والقوانين الداخلية في كل مصالح المؤسسة.
- إتباع وتطبيق القرارات المنبثقة عن الجمعية العامة.
- مراقبة السجلات القانونية للمؤسسة، وكذلك هل هي مستحدثة أم لا.
- القيام بمراقبة العمليات المحاسبية عن طريقة أسلوب العنيت وهذه النقاط تساعد المؤسسة على مراجعة كل العناصر التي تطرق إليها قبل نهاية الدورة.

أما الثانية في عملية الجرد وإعداد الميزانية الختامية للسنة.

1-تقرير محافظ الحسابات لدورة 2011:

من خلال فحص وتتبع تقرير محافظ الحسابات لسنة 2011 لمؤسسة الإسمنت حامة بوزيان تبين أن محافظ الحسابات أوضح في التقرير التمهيدي مختلف الأساليب والإجراءات التي اعتمدها عند القيام بمهمته وذلك بإحترام معايير المراجعة المتعارف عليها، وتتمثل هذه الإجراءات في النقاط التالية:¹

- يبين محافظ الحسابات أنه قام باتباع أسلوب العينات في عملية الفحص والتدقيق التي قام بها.
 - تتبع محافظ الحسابات لمختلف أرصدة الحسابات للمؤسسة وذلك في تاريخ الإقفال.
 - يبين التقرير أن مختلف الإجراءات المتبعة تتم بمطابقة مع الأدلة والقرائن المتوفرة.
- وفي الأخير يسلم التقرير إلى الرئيس المدير العام.

أما التقرير النهائي فأعطى محافظ الحسابات رأياً نظيفاً حول صحة وعدالة القوائم المالية وتمثيلها الصادق للمركز المالي للمؤسسة، والذي يسلم إلى الجمعية العامة وقد تضمن هذا التقرير على ما يلي:

التقرير العام: حيث يبدي رأيه على حسابات المؤسسة بدون التطرق إلى التفاصيل.

التقرير الخاص: ويذكر فيه:

- نتائج الدورة لـ 5 سنوات السابقة.
- أعلى 10 مرتبات بضم المؤسسة.
- عدد مرات انعقاد مجلس الإدارة والمبالغ التي يتقاضونها عند حضور مجلس الإدارة.
- أتعاب المهمات إلى الخارج.
- نتيجة الربحية من السهم.
- تقييم الأعمال التي قامت بها مديرية الرقابة الداخلية.

مراقبة تطبيق توصيات الجمعية العامة والتعليق عليها:

- ذكر التبرعات التي قامت بها المؤسسة.
- الرعاية (Sponsoring).

الحسابات المالية: وتتكون من:

- حصيلة الأصول.
- حصيلة الخصوم.
- جدول لحسابات النتائج.

والتي يقوم محافظ الحسابات بالتعليق عليها ومقارنتها بالسنة المالية التي سبقتها وهذا ما سيتم إيضاحه في جدولي الأصول والخصوم التاليين:

¹ -مستخلص من تقرير محافظ الحسابات لسنة 2011

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

حصيلة الأصول:

- الأصول الجارية:

الأصول الجارية تتمثل فيما يلي:

جدول رقم 05 : يوضح الأصول الجارية للمؤسسة.

| البيان | السنة 2010 | السنة 2011 | بالزيادة | بالنقصان |
|------------------------------|---------------|---------------|--------------|---------------|
| المخزونات والجاري العمل بها. | 1812106984,66 | 2500144342,61 | 688007357,95 | - |
| الزبائن | 86491733,88 | 41813761,28 | - | 44677972,60 |
| مدينون آخرون | 26266827,08 | 109023126,22 | 85756299,14 | - |
| الضرائب وما يماثلها | 37269413,28 | 12404830,73 | - | 24864582,55 |
| الموجودات وما يماثلها. | 2346972771,21 | 1360242078,10 | - | 986730693,11 |
| المجموع | 4309107730,11 | 4023598158,94 | 770763657,09 | 1056273248,26 |
| الفرق | 285509591,17 | | | |

المصدر: مستخرج من تقرير محافظ الحسابات لسنة 2011.

لقد انتقلت الأصول الجارية من 4309107730,11 دج في سنة 2010 إلى 4023598138,94

دج سنة 2011 أي نقصان بـ 285509591,17 دج أي بنسبة 6,62%.

الأصول غير الجارية:

شكل رقم 06 : يوضح الأصول غير الجارية للمؤسسة:

| البيان | سنة 2010 | سنة 2011 | الوحدة: دج | |
|----------------------|----------------|----------------|-------------|----------|
| | | | بالزيادة | بالنقصان |
| التثبيات غير المادية | 13230896,58 | 14580896,58 | 1350000,00 | |
| التثبيات المادية | 14047184255,54 | 14074544275,00 | 27360020,08 | |
| أراضي | 20765905,54 | 20765905,54 | 0,00 | |
| ترتيب وتطوير الأراضي | 235371398,06 | 235371398,06 | 0,00 | |
| تهيئات | 4772837639,29 | 4772837639,29 | 0,00 | |
| تركبات تقنية | 8324846066,24 | 8333416152,29 | 8570086,05 | |

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

| | | | | |
|-------------|--------------|----------------|----------------|--|
| | | | | السارية والأداة |
| | 18789934,03 | 712153180,49 | 693363246,41 | تثبيات مادية أخرى |
| 91141198,52 | - | 1187138522,33 | 1278279720,85 | التثبيات الجاري إنجازها |
| | - | 1007795953,07 | 537443576,38 | التثبيات المالية |
| 19180123,31 | - | 6320927,07 | 25501050,38 | المساهمات والديون الدائنة الملحمة |
| | 489532500,00 | 1001475026,00 | 511942526,00 | القروض والأصول الأخرى غير الجارية |
| | 23810438,75 | 122802691,93 | 98992253,18 | ضرائب مؤجلة |
| 110321321 | 592052958,83 | 16406862339,53 | 15975130702,53 | المجموع الإجمالي |
| | 431731637,00 | 431731637,00 | - | الفرق الإجمالي |
| | 298085128,44 | 10258463228,00 | 9960378099,66 | الإهلاكات |
| | 133646508,56 | 6148399111,00 | 6014752602,87 | المبلغ |
| | | 133646508,56 | - | الفرق |

المصدر: مستخلص من تقرير محافظ الحسابات لسنة 2011.

الأصول غير الجارية بالمبلغ الإجمالي تجاوزت 15975130702,53 دج في سنة 2010 إلى 16406862339,53 دج في 2011 أي بزيادة 431731637,00 دج (+ 2,70%). أما الفرق الصافي فكان بالزيادة تقدر بـ: 133646508,56 دج.

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

حصيلة الخصوم:

الخصوم الجارية:

جدول رقم 07 : يوضح الأرصود الجارية للمؤسسة.

| الوحدة: دج | | سنة | سنة | البيان |
|---------------|------------|---------------|---------------|----------------------------------|
| بالنقصان | بالزيادة | 2011 | 2010 | |
| - | - | 306572935,94 | 351869929,69 | الموردون والحسابات الملحقة |
| - | 9202222,22 | 42352817,83 | 33150595,61 | الضرائب |
| 2295640108,22 | - | 1463497079,94 | 3759137188,46 | الديون الأخرى |
| 2210707,09 | - | 2736587,61 | 4947294,70 | خصوم أموال الخبزينة |
| 2343147809,06 | 9202222,22 | 1815159421,32 | 4149105008,16 | المجموع |
| 2333945586,84 | - | - | 2333945586,84 | الفرق |

المصدر: مستخلص من تقرير محافظ الحسابات لسنة 2011.

لقد انتقلت الخصوم الجارية من 4149105008,16 دج في سنة 2010 إلى 1815159421,32 دج في 2011/12/31 أي بانخفاض 2333945586,84 دج أي بنسبة 56,26%.

الخصوم غير الجارية:

جدول رقم 08 : يوضح الخصوم غير الجارية:

الوحدة: دج

| البيان | السنة 2010 | السنة 2011 | بالزيادة | بالنقصان |
|---|---------------|---------------|---------------|----------|
| القروض والديون المالية | 482263588,02 | 1639180282,03 | 1156916694,01 | |
| الضرائب المؤجلة والمرصد لها | -1988493,15 | -2477388,89 | -488895,74 | |
| المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا | 53075752461 | 673516173,99 | 142758649,38 | |
| المجموع | 1011032619,48 | 2310219067,13 | 1299186447,65 | 0,00 |
| الفرق | | 1299186447,65 | | |

المصدر: مستخلص من تقرير محافظ الحسابات سنة 2011.

لقد انتقلت الخصوم غير الجارية في 2010 من 1011032619,48 دج إلى 2310219067,13 دج في 2011/12/31 أي بارتفاع (+ 128,50%).

2- تحفظات محافظ الحسابات:

لقد كان تقدير محافظ الحسابات لسنة 2011 نظيف، لكنه أشار إلى بعض الأخطاء البسيطة من أجل معالجتها ومن بين هذه الأخطاء ما يلي:¹

- فيما يخص تقييم الإجراءات الداخلية تبين لمحافظ الحسابات أنّ هناك بعض اليوميات المسجلة يدويا وليس آليا، لا تحتوي على الإمضاء في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى غير مرفقة بختم العون الذي قام بهذا العمل، وعليه وبعد هذا التحفظ قامت المؤسسة بإصدار أمر بأن لا تعد يومية بدون الإمضاء والختم.
- الحساب **413400 الشيكات غير المحصلة**، على الرغم من أن المؤسسة تتقاضى تسديد فواتيرها بشيك بنكي برصيد إلا أنه في بعض الأحيان يعود هذا الشيك من طرف البنك لأسباب تقنية، وعلى المؤسسة الرجوع إلى العميل أو البنك لسحب شيك جديد، ومن خلال هذا التحفظ قامت المؤسسة بتبديل بعض الشيكات وهناك البعض الآخر لم يتم معالجتها بسبب طلب بعض البنوك حضور العميل شخصيا لإستبدال الشيك من أجل معالجتها

¹ -وثائق مقدمة من المؤسسة

الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة حامة بوزيان

- **الديون:** يوم مرور محافظ الحسابات وإطلاعه على عينة من حسابات الديون في الميزانية، اتضح له أن هناك بعض الحسابات سجلت مدينة وهي يجب أن تكون دائنه ونذكر منها:
 - موردوالمخزونات من مؤسسات وطنية بمبلغ: 80832000 دج.
 - موردو المخزونات من مؤسسات خاصة بمبلغ: 47740562 دج.
 - موردو الخدمات من مؤسسات أجنبية بمبلغ: 28720228985 دج.
 - موردو الخدمات من مؤسسات أجنبية بمبلغ: 3565234618 دج.
 - هذه الحسابات كانت في وضعية غير عادية بسبب عدم تقديم بعض الفواتير من طرف مصلحة المشتريات وأعوان العبور المشتريات الخارجية، وهذه الوضعية ناجمة عن المراحل التي تتم بها عملية الشراء على سبيل المثال:
 - في عملية الشراء المحلية، وصول السلعة قبل الفاتورة، أو تسجيل عملية التسديد قبل عملية تسجيل فاتورة الشراء.
 - أما في حالة المشتريات الخارجية فالموردون الأجانب يتم تسديدهم عن طريق (**Crédit Doumentaire**)، وجراء هذه العملية يكون حساب المورد مدين لأنّ البضاعة لم يتم جمركتها وبالتالي لم تدخل المخزن حتى يتم جمركتها واستلامها من الميناء.
- من خلال ما سبق يتبين الدور المهم الذي تلعبه المراجعة الخارجية في المؤسسة من أجل إبراز مركزها المالي الصادق والعاقل وذلك من خلال التقرير التمهيدي الذي يقوم فيه محافظ الحسابات بمختلف الأساليب والإجراءات للتأكد من صحة أرصدة حسابات المؤسسة وفحصها ومقارنتها بالمستندات والسجلات، وفي حالة وجود تحفظات أو أخطاء يشير إليها من أجل معالجتها كما حصل في مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان التي أخذت بعين الاعتبار هذه التحفظات البسيطة وقامت بمعالجة جزء منها والجزء الآخر لازال قيد المعالجة، وكل هذا من أجل الحصول على صورة صادقة وعادلة على صحة التقارير والقوائم المالية والتي تبينت صحتها من خلال مصادقة محافظ الحسابات عليها في تقريره النهائي الذي كان في شكل تقرير نظيف.

خاتمة الفصل:

تحتل المراجعة الخارجية للحسابات دورا هاما في المؤسسة من خلال قيام المراجع بفحص وتدقيق المعلومات المحاسبية في إطار تحكمه مجموعة من المبادئ والمعايير المتعارف عليها، وترشده في عمله ليكون على أكمل وجه، وكذلك من خلال اتباع أساليب وإجراءات للخروج برأي فني محايد حول عدالة وصحة وصدقيه الوضعية المالية للمؤسسة. ومن خلال دراستنا هذه حاولنا اسقاط الجانب النظري على الواقع بعرض مهام المراجع الخارجي بالمؤسسة، وكانت جل ملاحظتنا على مدى تأثير المراجع الخارجي على صدقية المعلومة المحاسبية، وقد توصلنا الى أن له دور مهم من خلال المهام التي يقوم بها وكذلك النصائح والارشادات التي يقدمها من أجل الحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية وجودة عالية وتكون مفيدة لنجاح واستمرارية المؤسسة.

الفهرس

الفهرس:

| | |
|--|----------|
| المقدمة: | أ-ج..... |
| الفصل الأول: المراجعة الخارجية والمعلومة المحاسبية: | 1..... |
| تمهيد..... | 1..... |
| المبحث الأول: المراجعة الخارجية..... | 2..... |
| المطلب الأول: عموميات حول المراجعة..... | 2..... |
| 1- تعريف المراجعة..... | 2..... |
| 2- لمحة تاريخية عن المراجعة:..... | 3..... |
| 3- أهمية المراجعة:..... | 5..... |
| 4 - أهداف المراجعة:..... | 6..... |
| 5 - فروض ومبادئ المراجعة..... | 7..... |
| 6 - إجراءات المراجعة:..... | 10..... |
| المطلب الثاني: معايير وأنواع المراجعة:..... | 11..... |
| 1-معايير المراجعة:..... | 11..... |
| 2 - أنواع المراجعة:..... | 14..... |
| المطلب الثالث: المراجعة الخارجية:..... | 15..... |
| 1 - عموميات حول المراجعة الخارجية:..... | 16..... |
| 2 - المراجع الخارجي:..... | 18..... |
| المبحث الثاني: معايير صدقية المعلومة المحاسبية:..... | 24..... |
| المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبية..... | 24..... |
| 1 - تعريف نظام المعلومات المحاسبية:..... | 24..... |
| 2 - مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبية:..... | 24..... |
| 3- مكونات نظام المعلومات المحاسبي:..... | 27..... |
| 4- أهداف نظام المعلومات المحاسبي:..... | 28..... |
| المطلب الثاني: ماهية المعلومة المحاسبية:..... | 29..... |

- 1 - تعريف المعلومة المحاسبية: 29.....
- 2 -أنواع المعلومات المحاسبية: 30.....
- 3- معالجة المعلومة المحاسبية: 31.....
- 4- خصائص المعلومات المحاسبية: 34.....
- 5 - معايير جودة المعلومة المحاسبية: 36.....
- المطلب الثالث: التقارير المالية والقوائم المالية: 36.....
- 1- التقارير المالية: 37.....
- 2 -القوائم المالية: 37.....
- 3- أهداف القوائم المالية: 38.....
- 4- خصائص القوائم المالية: 38.....
- 5- مستخدمي القوائم المالية: 39.....
- 6- أنواع القوائم المالية: 40.....
- المطلب الرابع: مراجعة عناصر القوائم المالية: 41.....
- 1 - التحقق من الأصول الثابتة: 41.....
- 2 - التحقق من المخزونات: 42.....
- 3 - التحقق من الحقوق والديون: 43.....
- 4 - التحقق من الأموال المملوكة: 44.....
- 5 - التحقق من النواتج والأعباء: 45.....
- خاتمة الفصل: 46.....
- الفصل الثاني: المراجعة الخارجية وصدقية المعلومة المحاسبية بمؤسسة الإسمنت حامة بوزيان
قسنطينة. 47.....
- تمهيد 48.....
- المبحث الأول: تقديم لمؤسسة الإسمنت حامة بوزيان. 49.....
- المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة. 49.....
- المطلب الثاني: التعريف بمؤسسة الإسمنت حامة بوزيان 49.....
- 1 - نظرة عامة حول المؤسسة 49.....
- 2 - الهيكل التنظيمي للمؤسسة 50.....

| | |
|---------|--|
| 55..... | 3 - إمكنات المؤسسه |
| 56..... | 4 - عرض الأقسام الرئسه للمؤسسه |
| 63..... | "المطلب الثاني إنتاج ودوران المعلومه المحاسبه |
| 63..... | 1 - دوره المشتريات |
| 66..... | 2 - دوره المبيعات |
| 67..... | 3 - معالجه المعلومه المحاسبه |
| 67..... | المبحث الثالث معائنه وفحص تقرير محافظ الحسابات لسنة 2011 |
| 68..... | 1 - تقرير محافظ الحسابات لدوره 2011 |
| 72..... | 2 - تحفظات محافظ الحسابات |
| 74..... | خاتمه الفصل |
| 75..... | الخاتمه العامه |
| 78..... | قائمه المراجع |
| | فهرس الأشكال |
| | فهرس الجداول |
| 86..... | الفهرس |
| | الملاحق |